جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:
الدولة والمجتمع المدني

سلسلة محاضرات سداسية موجهة
لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد
د.علي بن طاهر

السنة الجامعية
2019-2018

وصف المقياس:

يسعى هذا المقياس لإبراز موقع ومكانة مختلف الأفكار أو ما يسمى بالنظريات السياسية المتبلورة كما تم تداولها في الفكر السياسي political though من خلال تحديد إطار مضامين المفاهيم والمصطلحات من حيث كونها تشكل إطارا منظما يمكن الاعتماد عليه في مسائلة ما أنتجته الفلسفة السياسية political philosophy. على أساس أن الفلسفة ونصوصها البيئية هي التي انتجت الفكر و هي التي ساهمت في النظر إلى الحيز السياسي على أساس أنه يمثل قيمة مستخلصة من الفضاء الزماني المكاني المصاحب لتشكل الدول وصعود مجتمعاتها ونخبها.

كما يسعى المقرر في الوقت نفسه إلى الوقوف عند هذه النظريات السياسية بغرض محاورة أسسها ليس إلاَ ومحاولة الاستفادة من مضامينها على ضوء ما قدمه أصحابها وذلك من خلال ربط الرؤية النظرية بواقع الدول والأنظمة من جهة ومجتمعاتها المدنية من جهة أخرى. وهي محاولة بحثية جادة لنقل الطالب نحو مسار آخر يحفزه نحو مناقشة الأفكار وتحليلها واختبار مدى صلاحية المفاهيم المستخدمة خاصة عندما يتعلق الأمر بمحاولة فهم واقعه في إطار توسيع مداركه المعرفية. ويأتي في مقدمة هذه الأفكار والنظريات ما يتعلق منها بالدولة state والمجتمع المدني civil society

أهداف المقياس:

- هدف نظري يتعلق بتوظيف واستخدام الأطر النظرية التي يمكن الاعتماد عليها في فهم علاقة الدولة بالمجتمع المدني في منظور الفكر السياسي.
- هدف منهجي ويتعلق بإعادة اختبار صدقية وجدية الإطار المنهجي والمقاربات المعرفية في فهم وتفسير الظاهرة ثم البحث في إمكانية الاهتداء إلى مقاربات بحثية أخرى يمكن التعويل عليها في فهم وتفسير خصوصية حركية النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة.
- هدف عملي ويتعلق بمعرفة الوزن الاجتماعي والسياسي الذي تتمتع به بعض النظريات السياسية المختبرة وحدود الإستفادة منها عمليا ويأتي على رأسها نظريتي القوة والعقد الاجتماعي.

المحتوى العلمي :

1- أساسيات عامة حول المقرر/
- موضوع المقرر وطبيعته من جانب ابستمولوجيا السياسة المقارنة
- مفاهيم الأساس وحدود إطار البحث من المنظور المقارن

2- حدود صلاحية المفاهيم ومدى قابليتها للدراسة والتطبيق في سياق الواقع العربي/
- الحدود المعرفية
- الحدود المنهجية

3- التأصيل النظري للمفاهيم/
- في مفهوم الدولة

- الأبعاد النظرية لمفهوم الدولة (البعد الفلسفي- البعد الوظيفي)
4- البعد الوظيفي لمفهوم الدولة/
5- نظرية الدولة/
6- في مفهوم المجتمع المدني/
- المجتمع المدني في الفكر السياسي
7- المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني/
8- المفهوم الماركسي للمجتمع المدني/
9- المفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني/
10- إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الإسلامي/

المخرجات المتو قعة لهذا المقياس

- علمية/

يجعل هذا المقرر الطالب الباحث قادرا على محاورة ومناقشة مضامين المفاهيم والأفكار كما وردت في النصوص الفلسفية و السياسية دون الخروج عن حدود مستويات التفسير العلمي.

- عملية/

يجعل هذا المقرر الطالب الباحث قادرا على إدراك أهمية وحيوية الموضوع من الناحية العملية والاستفادة منها. محاولة منه في توسيع مداركه وترشيد معارفه للتمكين من استيعاب وفهم الأطر النظرية بشكل أوضح ومحاولة نقلها إلى مستوى آخر يسمح للطالب من معرفة ما يجري على مستوى الواقع ضمن العلاقة التي تربط الدول بمجتمعاتها المدنية في النظم السياسية المختلفة.

طرق التقييم وتوزيع العلامات

- إختبار نهائي تحسب فيه نسبة النقطة كاملة 100 % دون حساب خطوات التقييم الأخرى لأن المقياس عبارة عن محاضرة سداسية غير مرتبطة بعمل تطبيقي مكمل. ولذلك يتم هنا استثناء علامات الورقة البحثية والمشاركة.

الجدول الزمني لتوزيع محتوى المقرر النظري

- يوزع محتوى المقياس المبين أعلاه حسب عدد أسابيع السداسي المحددة والمبينة أدناه في الجدول الزمني لتوزيع محتوى المقرر النظري.

الجدول الزمني لتوزيع محتوى المقرر النظري		
الأسبوع	المحتوى النظري	ملاحظات
الأول	أساسيات عامة حول الموضوع/ - موضوع المقياس وطبيعته من جانب ابستمولوجيا السياسة المقارنة - مفاهيم الأساس وحدود إطار البحث من المنظور المقارن	يمكن لموضوع محاضرة واحدة أن يأخذ حجم حصتين أو اكثر.
الثاني	حدود صلاحية المفاهيم ومدى قابليتها للدراسة والتطبيق في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي/ - الحدود المنهجية - الحدود المعرفية	
الثالث	التأصيل النظري للمفاهيم/ - في مفهوم الدولة - الأبعاد النظرية للمفهوم البعد الفلسفي لمفهوم الدولة	
الرابع	- البعد الوظيفي لمفهوم الدولة	
الخامس	نظرية الدولة/	
السادس	ماهية المجتمع المدني/ - في مفهوم المجتمع المدني - المجتمع المدني في الفكر السياسي	
السابع	المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني	
الثامن	المفهوم الاشتراكي للمجتمع المدني	
التاسع	المفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني	
العاشر	إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الاسلامي	
الأخير	إمتحان	

المراجع المقررة

- يتم التركيز هنا على المراجع المؤصلة للموضوع في المقام الأول خاصة تلك التي تشكل مستوى مقارباتي مرجعي قائم على درجة عالية من التعميم المؤصل وتهدف إلى الوصول إلى قواعد ومبادئ يمكن من خلالها فهم كيف تشكلت الدول ومجتمعاتها ضمن البيئات الاجتماعية والسياسية المختلفة ويمكن الإشارة هنا إلى جمهورية – افلاطون- وفكرة العقد الاجتماعي عند – هوبز- و –جون لوك- و- جون جاك روسو- وموضوع العصبية والملك عند -عبد الرحمان بن خلدون- وكلها مبادئ كبرى يمكن على ضوئها مناقشة درجة تأثير أفكارها في السياق التاريخي الذي تواجدت فيه ومعرفة دوران وتعاقب أنظمة الحكم كحاضنة لطبيعة العلاقة القائمة بين مجموع الدول ومجتمعاتها المدنية. ويمكن الإعتماد هنا على المقاربات المرجعية التالية:

1- أفلاطون، الجمهورية. ط1 . الجزائر: موفر للنشر، 1990.

2- عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة،ط1. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

3- جون لوك، رسالة ثنائية في الحكم. (ترجمة ماجد فخري)، بيروت،1959.

4- جون لوك، مطارحتان في الحكم المدني- مختارات في كتاب الحضارة الأوروبية الحديثة والمعاصرة. جامعة بيروت،1979.

5- أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية. (ترجمة فواز طرابلس)، بيروت،.1971

6- جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية. (ترجمة محمد عرب صاصيلا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1998.

7- جورج ه. سباين، تطور الفكر السياسي. القاهرة: دار المعارف،1979.

8- روبرت ماكيفر، تكوين الدولة. (ترجمة حسن صعب). بيروت: دار العلم للملايين،1966

9- Migdal, Joel S. State in Society: Studying how states and societies transform and constitute one Another, Cambredge university press,2004.

10- Maurice Duverger, Istitutions Politiques et droit constitutionnel, les grands systèmes politiques, 16ème èdition . paris : 1980.

11-" société civile et civilization", in: les ideologies, sous la direction de françois chatlet , Ed. Marabout , Paris,1981 .

12- Saint- Guillaume : le gaspillage des élites, Lafont, Paris, 1984

13- أنظر في هذا الصدد التأليف الجماعي:

La société civile, Paris: P.U.F, 1986.

14- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع الاشارة إلى المجتمع المدني العربي) ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998.

الأسبوع الأول /

- عنوان المحاضرة/ أساسيات عامة حول المقياس

- المحتوى: - موضوع المقياس وطبيعته من جانب إبستمولوجيا السياسة المقارنة- مفاهيم الأساس وحدود إطار البحث من المنظور المقارن.

- القراءات المطلوبة:

- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة. النموذج المعرفي، النظرية -المنهج، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002.

- موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة ومبادئ علم السياسة. (ترجمة سليم حداد)، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000.

من البديهي أن دراسة أي موضوع تستلزم في المقام الأول التطرق إلى إطاره النظري الذي تُوضع فيه المصطلحات والمفاهيم وتُستخدم فيه المناهج والنماذج والمقاربات. وهي خطوة منهجية تفرضها عملية البحث العلمي قبل انتقالها إلى مراحل أخرى تُختبر فيها متغيرات الدراسة بصورة أكثر عمقا في التفسير والتحليل، إذ لا يمكن التعرف على طبيعة أية ظاهرة إلا إذا تم إخضاعها في سياق حقل معرفي مبني في الأساس على منظومة مركبة من المفاهيم. والدراسة التي تبني إطارها التحليلي على هذا الأساس من شأنها أن تزيل اللبس عن أي غموض قد يعيق في الأخير التعاطي مع الواقع اجتماعيا وسياسيا.

غير أن من بين المفاهيم المستخدمة والتي تعتمد عليها عمليات البحث، يبقى النظر إليها على أنها منظومات نهائية تأخذ طابعا ثابتا، غير قابلة لأن تتكيف وتتموضع فتأخذ معنى مختلفا ضمن أنماط ثقافية وسياسية أخرى. وتظل الرؤية البحثية إليها تصفها على أنها منظومات مفاهيم مكتملة لا تسمح إجراءات البحث فيها بإدخال مراجعات على نظرياتها ومقارباتها التحليلية، طالما أنها تعكس حاضرة اجتماعية وفكرية غربية وُجدت فيها. وعلى هذا الأساس فإن كل جهد يحاول أن يفسر تطور الواقع الاجتماعي والسياسي على أسس منظومات أخرى، يُعد في نظر البعض تعسفا علميا وتجاوزا للتأصيلات النظرية القائمة ولمستويات التحليل المستخدمة.

إن ارتباط العلوم الاجتماعية وعملياتها البحثية بمنظومات مفاهيم نهائية جاهزة للاستخدام، من شأنها أن تُبقي توجهات البحث تهتدي إلى مستوى واحد من التفسير والتحليل، دون التنقيب عن المحتويات الأخرى التي تبقى مستترة وكامنة خلف النسق المعرفي الغربي، وتجعل من الصعب إتباع مداخل ومقاربات تحليلية أخرى تساعد الباحث على فهم الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تتعقد خصوصياتها من حين إلى حين آخر، خصوصا تلك التي تقع داخل النظم الاجتماعية والسياسية العربية.

من بين أهم المفاهيم التي تدخل تحت مظلة هذا التحليل والتي حظيت في هذا الخصوص باهتمام أكبر إذا قيس بغيرها من المصطلحات والمفاهيم ذات المعنى الخاص: "الدولة والمجتمع المدني" وهي مفاهيم حرص أصحابها على أن لا يتم استخدام مداخلها التحليلية إلا ضمن النسق المعرفي الذي وُجدت فيه، وهو ما يجعل عملية البحث في هذه الحالة وفي نظر البعض عملية صعبة ومعقدة وفي اللحظة التي يتم فيها الانتقال إلى دراسة تراكيب الثقافات الأخرى وجماعاتها ومؤسساتها.

لكن محاولات التعرف على خصائص الأنظمة الأخرى وإبراز ثقافاتها السياسية وتحديد طبيعة علاقة دولها بمجتمعاتها إذا ما تم توظيف هذه المصطلحات والمفاهيم، لا يعني تجاوز النماذج المعرفية "paradigmes" التي وضعها مؤسسوها ولا يعني التأسيس لبناء نظريات جديدة. وإنما فك أسرار الغموض الاجتماعي والسياسي العالقة بالنظم السياسية والاجتماعية التي تتعدى تركيبة حاضرة المجتمعات الغربية. وهذا يتطلب جهدا بحثيا من شأنه أن يُقرّب الباحث من الظاهرة السياسية المراد دراستها ويمكّنه من تحديد كل المتغيرات الموجودة في الظاهرة وهذا الأمر يفرض بدوره اعتماد إقترابات بديلة.

علاوة على ذلك، فإن علم السياسة لا يحتفظ بمعيار واحد أو قانون ثابت يلاحظ فيه كل المتغيرات الكامنة في الظواهر السياسية، لأن الأنظمة السياسية مختلفة ولكل نظام فيها تقاليده وثقافته وتاريخه الخاص الذي يفرض نموذجا معينا من الديمقراطية ؛ وحجم سلطته التي يمتلكها ودور الجماعات التي تتموقع فيه، وبالتالي:"فلا يوجد مطلقا نموذجا معرفيا يستطيع أن يفسر كل الحقائق المتاحة وأن يتعامل مع المعلومات والعوامل المؤثرة، الأمر الذي يفرض التحديد والاختزال والاختيار وإلا تحول العلم إلى "رواية علمية".

بناءا على هذا الأساس ألا يمكن تحديد إطار للبحث تُفسر فيه الظواهر السياسية من منظور مقارن وفي الحدود التي تسمح بها الدراسة المتبعة، طالما لا يوجد هنالك قانون ثابت يتحكم في كيانات النظم الاجتماعية والسياسية و طالما أن المفاهيم غير المصطلحات، غير مرتبطة بأصل نشأتها بل بالتراكيب الاجتماعية والسياسية المختلفة؟
و ألا يتطلب الأمر إتباع رؤية منهجية معينة يتم من خلالها جعل المفاهيم قابلة للفهم وللدراسة والتحليل في حالة تطبيقها على خصوصية نظم سياسية واجتماعية أخرى دون الخروج عن سياقها المعرفي الذي وُجدت فيه؟ وماهي الصلاحية المعرفية والمنهجية التي تتمتع بها هذه المفاهيم خصوصا إذا ما تعلق الأمر بمحاولة فهم وتفسير الواقع الاجتماعي والسياسي لنظم قد يتم اختيارها للدراسة؟ والجواب عن ذلك وهو أن استخدام الأدوات المعرفية في تحديد معنى ومضمون هذه المفاهيم في النظم السياسية المغلقة ممكنة في ظل المراجعة التاريخية وقابلة للدراسة حتى ولو تخطت المنهجية المتبعة تركيبة البيئة التي ظهرت فيها هذه المفاهيم و على رأسها مفهوم المجتمع المدني.

الأسبوع الثاني/
عنوان المحاضرة: حدود صلاحية المفاهيم ومدى قابليتها للدراسة والتطبيق في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي
المحتوى:
- الحدود المعرفية
- الحدود المنهجية

القراءات المطلوبة:
- روبرت دال، التحليل السياسي الحديث. (ترجمة خيري حماد). القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر،1965.
- غابريال آلموند وآخرون، السياسة المقارنة / إطار نظري

ماهي الصلاحية التي تتمتع بها المفاهيم المستخدمة في الفكر السياسي وما مدى قابليتها للتطبيق عندما يتعلق الأمر بدراسة ظواهر سياسية خاصة بالعالم الثالث؟ وهل تفرض عملية البحث بالضرورة استخدام نفس مداخل التحليل في دراسة ظواهر سياسية متعددة في النسق الاجتماعي والسياسي العربي ؟ هي أسئلة تظل مرتبطة بالدرجة الأولى بمجموع الأساليب والطرق والأدوات والمقاربات المعتمدة في فهم كينونة المواضيع السياسية المختلفة.

يرى البعض بان عملية البحث المهتمة بنقل مفاهيم ومحاولة تطبيقها على هذه النظم والمجتمعات تبقى عملية صعبة التطبيق لأن مثل هذه المفاهيم "الدولة-المجتمع المدني-الثقافة السياسية" يظل ظهورها مرتبطا بالغرب، أي في بيئة سياسية وثقافية واقتصادية مغايرة تماما يبقى استخدام المقاربات فيها ضمن معايير معينة لا يمكن تعميمها على بقية ثقافات وأمزجة أنساق سياسية أخرى. وهي في الأصل مفاهيم تهتم بتطوير النظرية السياسية داخل النظم السياسية الغربية ومن الأمثلة على ذلك:
- مفهوم النظام السياسي عند (دافيد إستون) D.Easton هو مجال يهتم بدراسة خصوصية النظام السياسي في أمريكا.
- مفهوم النخبة السياسية عند (رايت ميلز) R.Mils هو مجال يبحث في طبيعة الأدوار المؤداة داخل النظام السياسي الأمريكي.
- مفهوم النخبة عند (مشلز) Michels هو مفهوم تدور دراسته حول الأحزاب الاشتراكية في أوروبا خلال السنوات ما بعد الحرب وعلى الأخص الحزب "الاشتراكي الألماني".
- موضوع الظاهرة الحزبية ومعاييرها التي اعتمد عليها (موريس دوفيرجيه) M.Duverger في تصنيف الأحزاب السياسية هي في الأصل معايير مستخدمة في تصنيف الأحزاب داخل النظام السياسي الفرنسي.

- مفهوم الثقافة السياسية عند (ليسيان باي) L. Pye و(غبرييل ألموند) G. Almond و (سيدني فيربا) S.verba الذي يبحث في طبيعة القيم التي تُؤسس عليها ثقافة الغرب السياسية، هي مجال ظل يفرض أن كل من بريطانيا وأمريكا تمتلك ثقافة سياسية مدنية تساعد على تحقيق الديمقراطية بشكل مناسب وملائم على اختلاف النظم السياسية الأخرى.
- مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي هو في العموم يعكس خصوصية المجتمعات والنظم السياسية الغربية ولا يمكن أن يتواجد إلا في ظل وسطها الاجتماعي والسياسي حسب ما تشير إليه التصورات النظرية المُؤصلة للمفهوم. لكن إذا كان يُقصد به في فترة تاريخية معينة المجتمع "البرجوازي" المستقل عن سلطة الدولة، فهل أن عملية البحث متعذرة في فك غموض العلاقة الموجودة بين شمولية الدولة والمجتمع المدني المُهيمن عليه في النظم التي تبدو مغلقة؟

إن الأمر يتعلق بعلم السياسية برمته. فهل أن عملية البحث السياسي بهذا المعنى غير ممكنة؟ وهل تتطلب توفير جميع الشروط والمواصفات التي مر بها سياق العقل المعرفي الغربي؟ وبالمقابل ألا تفرض مجالات البحث المستمرة على الباحثين تضافر الجهود نحو التعامل مع الواقع كما هو وذلك من خلال الانطلاق من خصوصيات الظواهر السياسية في إطار جملة المراجعات والتعديلات التي يفرضها البحث العلمي نحو استخلاص نظرية مؤسسة من الواقع؟

فإذا كانت علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر تتميز بخصوصية معينة، فألا يمكن لعلم السياسة الاهتداء إلى مقاربة معينة تحاول فهم أسباب وجود هذه العلاقة من خلال دوافع كل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني وما هو الطابع السياسي لهذه الدوافع؟

لا يُشترط في ذلك تطبيق الشروط والمواصفات نفسها التي تواجد في ظلها المجتمع الغربي، لأنه إذا بقيت العملية البحثية حبيسة هذه الشروط والمواصفات التي عرفها الفكر السياسي الغربي، فلن يعد في مقدور علم السياسة فهم النوع الآخر من الثقافات والنوع الآخر من الديمقراطيات. إذ أن كل مجتمع له فكره السياسي وفلسفته وأيديولوجيته. والمشكلة لا تكمن في المفاهيم بقدر ما تكمن في النظرية والعلم "نظرية تفرض مراجعة مستمرة لأدوات ومقاربات البحث وعلم يكون في مقدوره فك أسرار وغموض الواقع الاجتماعي والسياسي".

إن هذه المراجعات التي تفرضها عملية البحث المستمرة، إنما تأتي لتؤكد دينامية الظاهرة السياسية وقابليتها للدراسة والتحليل والتي لا تخضع لقانون ثابت، بل الأزيد من ذلك تُضفي على مجال العلم الذي يدرسها نوع من الحجية العلمية ولا تنفي ولا تشكك في أهميته من جهة، لكن في إطار وضع بعض الشروط الملامسة لحدود العلم عند نقل المفاهيم من

بيئتها الأصلية التي ظهرت فيها إلى بيئة مغايرة من جهة أخرى. وهو مقصد علم السياسة الحديث القادر على دراسة وفهم الظواهر السياسية في ظل عالم متغير ومجتمعات متباينة.

إن التقيد بالحدود المعرفية والمنهجية التي تفرضها خصوصية البيئة المتغايرة، هو في الأصل اتجاه الباحث نحو اختيار أدوات علم السياسة أو محاولة منه في تطوير مقارباته حتى يصبح علما قادرا على التعامل مع مجتمعات وثقافات أخرى انطلاقا من الواقع الاجتماعي والسياسي، متجاوزا بذلك التنظيمات المستوردة والمفاهيم الجاهزة الحلولية أو الموضوعة. فالدولة تختلف باختلاف نظمها السياسية وثقافاتها السياسية ومجتمعاتها المدنية. ومن هنا يصبح علم السياسة جديد في طريقة تناوله لموضوع الدولة –السلطة-النخبة السياسية- الثقافات السياسية- المجتمع المدني.

صحيح أن مصلح "المجتمع المدني" مثلا ظهر أول ما ظهر في الغرب، لكن كمفهوم لا يمنع من تواجده وتمظهره في أي كيان اجتماعي وسياسي كان. والدولة ككيان هي نتاج المجتمع بدليل أن المجتمع سباق على ظهور الدولة، فهو الذي أوجدها وشكّل مجالها القانوني والسياسي وهو الذي برزت في ظله النخب المتعددة "الحاكمة والمبعدة". فما هي إذن الحدود التي تفرضها عملية البحث حتى تصبح المفاهيم صالحة للدراسة وممكنة التطبيق في الواقع الاجتماعي والسياسي الجزائري؟

المحور الأول/ الحدود المعرفية

إن القاسم المشترك للتعاريف التي سبق ذكرها هو التقائها في مجال واحد، هو مجال السياسة العام لكن درجة الاختلاف تكمن في كون أن كل تعريف من هذه التعاريف يعكس مجالا سياسيا خاصا ضمن المجال السياسي العام، فالدولة مثلا تجد مجالها في حماية المصالح والمجتمع المدني يجد مجاله في الحد من سلطة نزوات الدولة والثقافة السياسية تجد مجالها في التعبير عن المشاعر والرموز والمواقف تجاه القضايا وهذا ما يفرضه الوسط الاجتماعي والسياسي الذي تشكلت فيه الثقافة السياسية للمجتمع بشقيه السياسي و المدني.

يصبح الحديث عن السياسة كممارسة من خلال سلوك وتصرفات الجماعات السياسية إما لصنع سياسة ما أو الاتجاه نحو امتلاك السلطة أو الوصول إليها عن طريق الثقة أو من خلال تغيير النظام السياسي القائم الذي يختزن مصالح متداخلة ومتشابكة تتسع أو تتقلص باتساع أو تقلص نشاط السلطة والجماعة السياسية المبعدة.

وليس من شك في أن النظام السياسي "بمعناه العام والشامل يختلف مفهومه من دولة لأخرى تبعا لوجود أو عدم وجود قوى اجتماعية فعلية، إلى جانب القوى الرسمية لسلطة الحاكم كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومدى الأدوار التي تسهم بها الأحزاب والنقابات

في تسيير الحياة السياسية وتأثير كل ذلك على مراكز القوى الرسمية لسلطات الدولة أي الحكام وعلاقة هؤلاء الآخرين بالأفراد"

ليس من شك أن الدولة والمجتمع المدني وثقافتهما السياسية كلها مفاهيم تختلف محتوياتها ومضامينها من نظام إلى نظام آخر. وبالتالي فلا يجب النظر إليها على أنها مفاهيم ثابتة من حيث كونها خضعت لبيئة تاريخية معينة لا تخص سوى التطور الحاصل الذي عرفته التجربة الغربية بمخزون تاريخي تراكمي مشكل للرأسمالية، بل أيضا إلى تطورات تاريخية أخرى لا تتطلب بالضرورة أن تتشابه متغيرات بيئتها مع البيئة الأصلية التي وُجدت فيها المفاهيم.

يجب أن تعبر المفاهيم عن معطى تاريخي تطوري عام، تستحضر من خلاله تطور كل الأنساق الاجتماعية والسياسية طالما أن السياسة لا تمثل في الأخير سوى مصالح متشابكة ومتفاعلة تعرفها مختلف الكيانات التي تسمى الآن بالأنظمة أو الدول أو بتعبير أدق المجتمعات السياسية.

طالما لا يوجد هنالك مجتمع سياسي واحد، فهذا يدل على أنه بالإمكان الحديث عن وجود ثقافات سياسية مختلفة وعن وجود مجتمعات مدنية غير متشابهة، يختلف حضورها بطبيعة الحال بسبب الموقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي تحتله هذه الكيانات داخل دولها وأنظمتها. والأهم في هذا التحليل أن لا تبقى العملية البحثية أسيرة للتطورات الضيقة بل مفتوحة بحيث تستجيب لكل التطورات المجتمعية وتفيد في الكشف عن خصوصية الواقع الاجتماعي والسياسي المراد دراسته.

إذا كان يتعين على المفاهيم أن تعكس هذا المعطى التاريخي التطوري العام الذي تتموقع بداخله كل الكيانات الاجتماعية والسياسية، فإنه كتحصيل حاصل تصبح مفاهيم الدولة والمجتمع المدني والثقافة السياسية في الجزائر كمفاهيم بإمكانها أن تخضع هي أيضا إلى قراءة تحليلية من هذا القبيل، مدعوة إلى استحضار أبعادها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالتعبير عن اللحظات التاريخية المتطورة للدولة والمجتمع المدني والمستوعبة للتحولات مهما كانت طبيعتها وخصوصيتها.

تصبح المفاهيم المستخدمة بهذا الشكل ترفض أن يتم دراسة وتحليل مضامينها خارج إطار تكوينها التاريخي وخارج مخزونها الثقافي وخارج مردود ملكية نخبها المنحدرين والمتدرجين اجتماعيا واقتصاديا ضمن المجال المتواجد فيه. إذ أن النخب والجماعات السياسية التي تحقق لها قدرا من السيطرة والتحكم، هي التي أوجدت الدولة وهي التي أوجدت الأجهزة والمؤسسات التي تشرف بدورها على إدارة السياسة العامة ضمن ما

تفرضه طبيعة العلاقة التي تجمعها أو تقيمها مع مؤسسات المجتمع المدني. وبالتالي فإن خصوصية المفاهيم الواردة في الموضوع لا يمكن أن تُفهم إلاّ في إطار الصورة التاريخية المحددة وفي إطار واقع البناء الاجتماعي والسياسي المعين كتعبير عن الثقافة السياسية السائدة لدى الجماعة السياسية والمدنية وطبيعة السلطة التي يفرضها النظام السياسي القائم.

تصبح المفاهيم بهذا الشكل لا تمثل نظرية معينة، وإنما متغيراتها المنتمية ضمن حركية النظم السياسية غير المتشابهة يمكن أن تستخدم في بناء النظرية ومن هذه الزاوية الوظيفية الحركية تصبح المفاهيم لا تعبر إلاّ عن إطار تحليلي مفتوح يعتمد أساسا وفي المقام الأول على الأداء الفعلي للمجتمعات خلال فترة معينة من الوقت. ومن هنا وما نستطيع التركيز عليه في هذه اللحظة وضمن الحديث عن الحدود المعرفية هو الاعتماد على معيارين اثنين : معيار تاريخي زمني ومعيار آخر يمكن أن يسمى بالوظيفي.

1-المعيار التاريخي أو الزمني : والهدف منه اقتباس المقاربة التي تعتمد على تحليل البناء التاريخي ومحاولة تعميمها من أجل فهم أكثر لنظم الدولة ومجتمعاتها المدنية وثقافاتها السياسية المشكلة في ظل السياقات التاريخية المختلفة التي يمكن أن تكوّن مسعى بحثيا يتم بمقتضاه معرفة فيما تكمن أوجه الخلاف بين الكيانات السياسية والاجتماعية. وفي ضوء هذه الرؤية التاريخية يمكن فهم كيف تشكلت الدولة ومؤسساتها القانونية والسياسية وكيف تشكلت الوسائط والعلائق الأخرى في إطار الثقافات السياسية أو ربما الأيديولوجيات التي تحملها.

يفرض هذا النوع من التحليل التعرف على الكيفيات المختلفة التي تكونت وفقها علاقة الدول بمجتمعاتها المدنية في ضوء خصوصية تاريخها وخصوصية نخبها ونظمها الاجتماعية والسياسية، بدليل أن كل الدول وكل النظم عرفت أشكالا مختلفة من التنظيم الاجتماعي والسياسي وأشكالا مختلفة من الممارسات السياسية انطلاقا من خاصية عالمية النظم السياسية وعالمية البنية السياسية وعالمية الوظائف السياسية، وهو ما يجعل المفاهيم الثلاثة في حالة ما اذا اعتمدت على إطارها التاريخي الخاص، غير مقصورة على نموذج معين بذاته.

معنى هذا أن ثمة نماذج اجتماعية وسياسية أخرى يجب أن تُدرس وتُفسر خصائص ظواهرها طالما أنها تختزن هي أيضا مجموعة تفاعلات تؤثر وتتأثر بالبيئة التي حولها. ومعنى هذا أن عملية تطوير المفاهيم يجب أن تتجاوز سياقها المصطلحي "الغربي" الذي وُجدت فيه وأن تأخذ بعين الاعتبار تعدد وتنوع واختلاف نماذج نظم الدول المتواجدة في عالمنا المتغير اليوم.

2 –المعيار الوظيفي : معيار مكمل للأول. ويأتي بهدف الكشف عن عناصر محددة في المفهوم بشكل يجعل عملية البحث تقترب أكثر فأكثر من فهم طبيعة الموضوع وذلك من

خلال الاعتماد على متغير حركية نظم الدولة ومجتمعاتها ومؤسساتها وما تقوم به من أدوار اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مهما اختلفت صورها أو تباينت ثقافاتها السياسية.

يفترض هذا المعيار أن جميع نظم الدولة ومؤسساتها أيا كان نوعها وحجمها لها بنيات سياسية متشابهة في ترابطها البنيوي، يبقى الشئ المهم والمتميز فيها هو أن بقائها وتطورها مرهون بما تقدمه من أداء وظيفي. ولذلك فإن الاعتماد على متغير الوظيفة لا يستهدف أكثر من الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية ومنها الدولة ومجتمعها المدني وما يحملانه من ثقافة سياسية ومن ثم عن خواص المفاهيم التي يُفترض أنها تشترك كلها في التفسير والتحليل.

يصبح من الصعوبة بمكان أن تبقى هذه المفاهيم خاصية نموذج معين بذاته، بل هي خاصية قابلة للتعميم كلّما تعمد فيها الباحث على عدم تجاهل أبعادها التاريخية والوظيفية وما محاولات (روبرت ماكيفر) Robert maciver و(روي ماكر يدس) Roy macridis إلاّ مجالا موضحا لهذا المسعى البحثي المتجه نحو صياغة -نظرية عامة- يمكن أن يهتدي إليها الباحث في فحص العلاقات السياسية داخل المجتمعات المختلفة. فمعيار تنظيم السلطة السياسية والعلاقة بين السلطة وسلطة الجماعات السياسية الأخرى وموقعها داخل النظام السياسي، هو خاصية عامة يمكن أن تُقام به المقارنة.

يمكن اعتبار أيضا الدراسة المتميزة التي قام بها (روبرت دال) Robert Dahl التي تهدف إلى التعرف عن خصوصية النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة ودرجة توفر الاستقرار فيها إنطلاقا من متغير الديمقراطية الذي جعله كمفهوم مفتوح لا يخص نموذجا بعينه وإنما يمكن استخدام مضمونه للتعرف على خصوصية التركيبات الاجتماعية والسياسية المختلفة ومعرفة مدى ديمقراطية نظمها من خلال طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

كذلك ما قام به كل من (غبرييال ألموند) G.almond و (بنجام باول) B.powel و (روبرت مندت) R.mundt من إسهامات معرفية إضافية تستند بشكل كبير على توظيف المدخل الوظيفي في فهم السياسات العامة من منظور مقارن، يدخل أيضا ضمن إطار هذا المسعى البحثي الذي يواكب في المقام الأول التطور الحاصل في المضمون والذي يجعل المفاهيم تعبر عن لحظات وظيفية غير قابلة للاكتمال أي غير مكتملة. ومنها مفهوم الثقافة السياسية الذي يبقى النظر إليه على أنه مفهوما غير نهائي بمعنى أنه عندما يراد استخدامه لتفسير توليفات وتركيبات أخرى من الظواهر السياسية في مجتمعات أخرى، لا يجب أن يخضع لتطورات تداولية تمكّنه من معرفة خصوصية الواقع الاجتماعي والسياسي المراد دراسته.

تقدم المفاهيم بهذا الشكل خاصة إذا ما تم الاعتماد على بعديها التاريخي والوظيفي في التفسير، قدرة على الفهم والتقييم السياسي وقدرة في التوصل إلى نتائج خاصة تخص طبيعة العلاقة القائمة بين السياسي والمدني داخل أي نسق يراد دراسته. وهو ما يعطي الانطباع بأنه ثمة إمكانية للحديث عن وجود نوع من الصلاحية للمفاهيم عندما يتعلق الأمر بدراسة بيئات مغايرة لها خصوصيات مختلفة.

المحور الثاني/ الحدود المنهجية

بخصوص موضوعنا الذي يحاول أن يبحث في طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر ، فإن هذه المعايير المقترحة تساعد الباحث على محاولة تجاوز التحفظات البحثية التي تعترض على استخدام هذه المفاهيم وتدفع عملية البحث فيها إلى الاستفادة من ذلك الإطار التحليلي المتشعب، وتحاول في الوقت نفسه التأكيد على إمكانية صلاحية تطبيق أدوات التحليل وبالتالي توظيف بعض مداخلها بهدف فحص محتوى العلاقة والتعرف على ما يجري داخل العملية السياسية في حدود ما تسمح به الدراسة من الناحية المنهجية.

وتبعا لذلك، فإنه يمكن فهم كيف تشكلت العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في الجزائر من خلال مدخل الثقافة السياسية الذي يمكن أن يظهر كمتغير مستقل تقاس به طبيعة علاقة الدولة بمجتمعها المدني. ويأتي حسب تصور (غبرييال ألموند) G.Almond كمفهوم متغير تمثل فيه الثقافة السياسية مجموع الميول والنزعات وهذه الميول تارة تكون توافقية وتارة تكون تصارعية. ففي الثقافة السياسية التوافقية تميل الاتجاهات العامة نحو إيجاد نظرة مشتركة تسمح للنخبة فيها بشقيها السياسي والمدني البحث عن أنجع الوسائل المناسبة لاتخاذ القرارات السياسية المتلائمة مع النواتج الاجتماعية المرغوبة. أما في الثقافة السياسية التصارعية فتتحول فيها الميولات إلى نزعات عدوانية بسبب الخلافات والتناقضات السياسية التي تقع بين النخب حول شرعية النظام السياسي وكيفية حل مشاكل ممارسة السلطة.

يبقى مفهوم الثقافة السياسة في الجزائر بناءا على متغير "الميول والنزعات" في بعديه التاريخي والوظيفي يمثل مقاربة قابلة للاستخدام، بحيث يمكن التعرف عل جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنطلاقا من طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تشكلت فيه الدولة وطبيعة النظام السياسي والمنخرطون فيه وموقع -اللاّعبين- الآخرين وتوجهاتهم السياسية المختلفة وبتعبير آخر طبيعة الثقافة السياسية التي برزت في فترات مختلفة من الزمن. فهناك ثقافة سياسية تشكلت ما قبل الدولة وبالضبط في ظل الحركة الوطنية وهناك ثقافة سياسية أخرى برزت في مرحلة بناء الدولة وما بعدها وبدون شك كان لها تأثيرا فيما

بعد على علاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني حتى في فترة التحول أو الانتقال نحو الديمقراطية.

يمكن التعرف على هذه العلاقة من خلال وظيفة هذه الميول والاتجاهات وهذه القيم والمهارات الاجتماعية والسياسية ومن خلال وظيفة العناصر والمؤسسات ومعرفة ما إذا كان أدائها يتجه نحو التوافق أو التعارض. وعموما فإن وظيفة هذه الميول والاتجاهات إنما تحدث ضمن مستويين اثنين: مستوى الدولة ومستوى المجتمع المدني. وهي المستويات التحليلية التي تم اختيارها في موضوع الدراسة على أساس أنها تمثل مفاهيم مرجعية ذات منظور أوسع يمكن من خلالها فهم خصوصية العملية السياسية في الجزائر.

أسبقية التحليل الوظيفي على أي تحليل آخر، هي أساس التحليل في هذا الموضوع واستخدامه أمر مهم خاصة إذا ماتم التركيز على المتغير التاريخي. لذلك فإن المقاربة المنهجية المعتمدة ستكون "وظيفية" وهي المقاربة التي تمكّن الباحث من معرفة طبيعة العلاقة السائدة بشكل ملائم إلى حد ما.

الأسبوع الثالث/
- عنوان المحاضرة/ التأصيل النظري للمفاهيم
- المحتوى:
في مفهوم الدولة
- الأبعاد النظرية لمفهوم الدولة
- القراءات المطلوبة/
- برتراند بادي- بيار بيرنيوم، سوسيولوجيا الدولة (ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح). بيروت: مركز الإغاثة القومي، بدون تاريخ.
- طعيمة الجرف، نظرية الدولة: الأسس العامة للتنظيم السياسي. الفاهرة: مكتبة القاهرة

المحور الأول/ في مفهوم الدولة

إن البحث في موضوع الدولة ليس عملا بحثيا جديدا ولا جهدا إضافيا في حصيلة ما وصل إليه الفكر السياسي للمجتمعات والنظم السياسية ،إنما هو في الجوهر علاقة العلم بحركة هذا الفكر والممارسة الخاصة بالنخب وعلاقتها بالهيئات أو المؤسسات، بمعنى توظيف أساسيات علم السياسة وتعميق أدواته البحثية في التأسيس لنظرية في الدولة وعلاقتها بالمجتمع. وهو ما ينبغي أن يهتدي إليه الفكر السياسي الخالص الذي يمتلك رواده انتقاءا واعيا للأحداث ونظرة انتقادية للمفاهيم.

يصبح الفكر السياسي هنا خادما للدولة، وتصبح الدولة نتاجا لهذا الفكر الذي يعمق المسائل الأساسية الأكثر إيجابية في الفصل مثلا في مشروع المجتمع ومسألة الهوية والاختيار السياسي دون استئثار بالسلطة، باستثناء القوة التي تستلزم استخدام "القهر المشروع" وما تقتضيه عمليات التنظيم والتسيير بهدف المحافظة على الأمن وعملية الاستقرار ضمن الوظائف المعروفة التي هي من اختصاص الدولة.

إن أولويات علم السياسة هي مساءلة الفكر السياسي الذي أنتج النظريات، خاصة النظريات التي أخفق منفذوها في الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وانصرافهم عن معالجة تراكماتها دون الوقوف على الخصوصيات الداخلية في تأصيل الفكر السياسي وتبيئة مفاهيمه. ومن منتجات هذه النظرية المستوردة دولة الحزب الواحد التي أُنتزعت سلطتها أو قامت بتسليمها للحزب ومن ثم مكنته من الاستمرار بها وتحويلها إلى دكتاتورية شمولية مطلقة، أو ما يسمى بالدولة –الشمولية- التي تحتفظ بكل آليات السيطرة للدولة الحزب والتي لا حدود لصلاحياتها وسلطتها ، كاريزمية النشأة في الغالب.

ومن النظريات التي أنتجها الفكر السياسي وأحدث ما أنتجه الفكر الغربي الحديث ما يسمى بالدولة الليبرالية التي لا دولة بعدها والتي تستمد فلسفتها من الحرية الديمقراطية التي أُعجب بها (ألكس دي توكفيل) في كتابه عن "الديمقراطية في أمريكا" والتي رأى فيها تطورا مذهلا لطرق عمل مؤسساتها. لكن لا عجب أن تبقى هذه الديمقراطية حبيسة مزاجها الداخلي ولا مانع من أن تتحول إلى ديمقراطية أخرى تقودها دولة –مهيمنة- أكثر تسويغا للعنف، حتى أصبح يسميها البعض بدولة الأمن القومي حسب تعبير (تشومسكي) والتي خول لها القانون الدولي استخدام العنف بكل صوره وتصنيف الدول إلى دولة مارقة وأخرى إرهابية باسم حقوق الإنسان وحماية الأمن الدولي.

ومن النظريات أيضا التي أنتجها الفكر السياسي هو البحث عن هوية جديدة تستند إلى مسلمات ومرجعيات دينية تختلف تماما عن الأيديولوجيات الأخرى وتعمل على كشف تناقضات الدولة الرأسمالية والدولة الشمولية وتحاول العودة إلى الأصول الممثلة لذروة الدولة القائمة على "الحكم الراشد" وتعتبر كل أيديولوجية أخرى "دخيلة ومجلوبة سواء كانت قومية عربية، أم أممية أم ليبرالية وديمقراطية".

ثمـة خلاف في الفكر السياسي حول الشكل الذي تتخذه الدولة والذي يكون الأكثر تعبيرا عن التناقضات على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي والسياسي. وهو في حقيقة الأمر خلاف يمس بشكل كبير الأكثر تمثيلا للفكر السياسي. من يُمثل الفكر السياسي الذي أنشأ هذه النظريات؟ إنهم بلا شك المفكرون والفلاسفة الذين تختلف تصوراتهم وطروحاتهم ومستوياتهم التحليلية باختلاف مرجعياتهم الفكرية وأنسجتهم الاجتماعية التي ينتمون إليها، فمنهم الأيديولوجيون والذاتيون والموضوعيون، ومنهم من حاول الجمع أو التوفيق بين العلم والأيديولوجيا.

ليست مهمة الباحث هنا تقييم الفكر السياسي، فهذا النوع من البحث عل مستوى عال من التحليل وإنما توظيف أدوات علم السياسة في فهم ظاهرة الدولة من خلال الاستعانة بالقوانين والأحكام العامة التي "تستطيع تأمين التفسير النظامي لميدان معرفي أو مجموعة ملاحظات، أو التي قد تُستعمل بالتنبؤ بالأحداث أو التي تفرض السلوك الواجب إتباعه .إن هذه الفئة الأخيرة نوع من النظرية المعيارية وتعني التحليل السياسي على نحو أكثر مركزية بالنظريات العلمية أو التجريبية التي تهدف إلى تفسير الأحداث السياسية أو التنبؤ بها".

المحور الثاني/ الأبعاد النظرية لمفهوم الدولة

- البعد الفلسفي والقانوني للمفهوم:

يصطدم موضوع الدولة بصعوبات عدة وعلى رأسها كيفية تحرر المفهوم من الأيديولوجيا التي ظلت عالقة به، منذ ظهور الدولة ككيان اجتماعي وسياسي منظم للحياة الاجتماعية بشقيها السياسي والمدني وكمجال تتفاعل فيه القوى المتداخلة تارة وتتصارع تارة أخرى باختلاف المذاهب التي أبقت عملية التنظير حبيسة الأفكار الفلسفية في البداية والتي قدمت الأيديولوجية على التحليل الواقعي للظاهرة السياسية.

إذا كانت الأيديولوجيا تمثل "الافتراضات والعقائد الرئيسية التي يمتلكها الناس وتمكنهم من فرض نوع من النظام الذهني على التجارب الفردية والاجتماعية المختلفة التي يمرون بها" وكانت الدولة قد شملت أنواعا من هذه الافتراضات والعقائد عبر السياق التاريخي ولا زالت تمثله اليوم، والتي مكنت النخب السياسية من فرض نظامها المعين الذي يستند إلى أيديولوجية معينة، فتصبح الدولة حينئذ ممثلا لكل الأيديولوجيات التي يذكرها الفكر السياسي وتتطرق إليها كل دراسة سياسية تعالج موضوع الدولة وعلاقته بالفكر السياسي.

ماهي أفضل أنماط الحكم والنظم السياسية التي يُفترض أنها توجه سياسة مجتمع معين ودولة معينة ضمن إطار تحقيق الوضع الاجتماعي والسياسي المرغوب فيه؟ تلك هي جملة الأسئلة الفلسفية المبكرة التي ظلت تواكب موضوع الدولة وظل الفكر السياسي يطرحها ، مما دفع بالنظرية السياسية لأن تكون فلسفية بالدرجة الأولى وأخلاقية أكثر مما هي علمية كما تشير الأفكار والدراسات التي تنقد هذا المسعى المتجه نحو جعل المقاربات تمثل منظومات من السلوك.

بقي مفهوم الدولة بهذا الشكل مرتبطا بمقاربة قائمة على الفلسفة السياسية. والفلسفة هي الأصول العامة التي تنطلق منها الخيارات السياسية لمجتمع معين، لكن تبقى هذه الأصول على درجة عالية من التعميم والمبادئ التي يُفترض أن تكون عليها الدولة كالمثالية والواقعية والليبرالية والاشتراكية المتجلية في سياق المعطيات التاريخية للفكر السياسي. ويتمحور مفهوم الدولة في المنظور الفلسفي ضمن اتجاهين اثنين:

- اتجاه يربط الدولة بالقيم والأخلاق الفضيلة المتجلية في دولة المدينة، جاعلا من الإرث اليوناني نموذجا أفضل لما يُفترض أن تكون عليه المجتمعات والدول، معتبرا الدولة في ظله حاضرة اجتماعية وسياسية متميزة عن بقية الشعوب وغيرها من الكيانات التي ذكرها وسجّلها السياق التاريخي. ويُعتبر أفلاطون واحدا من الذين يمثلون هذا الاتجاه ويعتبرون الدولة مركز اهتمامهم الفلسفي. فهي المجتمع الكامل الذي يحكمه أخير العقلاء والحكماء ويحرسه أصلح الناس وأحرصهم عليه، آخذين على عاتقهم مسؤولية الدفاع عنه بالداخل والخارج وقادرين على إلحاق الضرر بالأعداء.

الدولة وفق هذا الاتجاه هي الدولة التي لا تفصل السياسة عن الأخلاق، بل يُشترط فيها أن يكون هدفها فاضلا في سعي دائم لطلب الخير الذي تشترك فيه المصالح العامة والخاصة معا. فهي السياسية العامة الساعية إلى تحقيق الخير وهي الفكرة نفسها عند ابن خلدون عندما يقوم بتقسيمه لنوعين من السياسة "فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبُصرائها كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقرّرها ويشرّعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة"

- هناك اتجاه آخر ينظر إلى الموضوع نظرة نقيضة تماما، فالدولة ليست حاضرة اجتماعية فاضلة، بل هي وسيلة مصطنعة تلجأ إليها أنانية الإنسان فتستولي على السلطة وتضع لذاتيتها قواعد ومقاييس خاصة حول الحق والباطل وحول الخير والشر، فتتحقق بذلك المنفعة بين الأفراد القائمة على أساس التعاقد.

تبدو الدولة في نظر هذا الاتجاه الفلسفي نفعية إلى أقصى الحدود، مرتبطة بالمنحى السياسي النفعي، غير متفقة مع طبيعة الإنسان الذي يرغب في العيش وفق الخير والنظام العادل كما يشير فلاسفة الاتجاه الأخلاقي وهو الأمر الذي جعل النزعة "البراغماتية" المصلحية في نظر البعض تفرض نقاشا جديدا حول طبيعة الدولة ومصدرها وتشكلها، خصوصا لدى الذين يعتبرون أن تشكل الدولة هو نتيجة حتمية للحاجات المادية المتعددة، البعيدة عن الإطار الأخلاقي والديني والدولة يجب أن ترتبط بتحليل القوة والنفوذ والتأثير. يمثل نموذج (ميكيافلي)واحدا من النماذج التي برزت في هذا الاتجاه، إذ تعكس "دولة الأمير" المجسدة في إمارة "فلورنسا" الإيطالية حسب ما ورد في كتاب "الأمير" أفضل أنواع الحكم السائدة مقارنة بحكم إسبرطة وأثينا اليونانية. فالدولة في نظره هي السلطة القوية التي يحكمها الأمراء الأقوياء، الذين يبتكرون كل الوسائل المتاحة بهدف جعل كل من حولهم على ارتباط وثيق بهم وبدولتهم وبالتالي ضمان ولائهم على الدوام.

هكذا فتحت "النظرية الفلسفية" بكامل أفكارها القيمية والمصلحية، الطريق أمام أساسيات البحث العلمي في التعرف على بداية تشكل الدُّول وفق الأهداف التي وُجدت من أجلها النظم السياسية المتأثرة بالواقع الاجتماعي والسياسي. لكن ما لبثت أن تحولت إلى عقيدة وأيديولوجية، حتى أصبح من المُتعذر على من يؤمنون بها أن يقوموا بإخضاعها تحت وسائل الاختبار المتوافرة في مناهج النقد العلمي، ولم تعد المسألة تولي اهتماما لجدّية وصدقية الملاحظة المنظمة، وإنما تقديم الإيديولوجيا والمذهب على أية عملية تهدف إلى ترشيد المعرفة نحو فهم حقيقة الظاهرة السياسية.

لم يعد بهذا الشكل في مقدور المقاربة الفلسفية فهم الغموض الذي يحيط بمفهوم الدولة، لأنها ظلت قائمة على افتراض توافر نماذج محددة تُفسّر على أساسها النظم والظواهر السياسية

وتتجاهل كل ما هو خارج عن هذا الإطار وهذه هي الصعوبة الأولى التي يصطدم بها مفهوم الدولة، أما الصعوبة الثانية فتكمن عندما يكتسي المفهوم طابعا دستوريا قانونيا محضا، فيتم التركيز على أنواع الدول والحكومات وأشكالها ومدى دستوريتها وتجاهل كل ما له علاقة بالواقع السياسي، إذ تقسم الدول حينئذ إلى دولة بسيطة وأخرى مركبة ودول ذات سيادة كاملة وأخرى ناقصة طالما أن الدولة تعد في نظر فقهاء القانون مؤسسة قانونية في المقام الأول.

لكن الواقع يبين أن حركية هذه المؤسسة لا تخضع في الغالب إلى القواعد القانونية والأشكال الدستورية وأن معاملاتها الدولية لا تتم في إطار القانون الدولي، بل تتم نتيجة تفاعل مستمر بين عوامل إنسانية و اقتصادية و اجتماعية.

إذا كان مفهوم الدولة من المنظور القانوني يعكس جملة القواعد القانونية والدستورية المرتبطة بالأركان الثلاثة "السكان، الإقليم، التنظيم السياسي" التي يذكرها فقهاء القانون، فإنه من منظور التحليل السياسي يشمل مجموع المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها ،مكتسية بذلك طابع الكيان الاجتماعي والسياسي الذي يجسد سلطته المنظمة في حيز الممارسة.

إن تدخل الدولة من الناحية الواقعية في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، جعل التركيز على القانون في تحديد المفهوم غير كاف في التعرف على طبيعة الظاهرة بشكل واضح نظرا لانصهاره في دائرة ضيقة لا يمكن أن تتعدى التركيبة القانونية. وهو ما أدى بالعملية البحثية في علم السياسة أن تضفي مراجعات في الأدوات والوسائل التي من شأنها أن تمتد إلى تحليل مثلا أسلوب الأداء الوظيفي للدولة في الواقع بناءا على سلوك دوران النخب النافذة في السلطة وعلاقتها بالعناصر والفواعل أو المؤسسات الأخرى كجماعات الضغط والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، هذا بالإضافة إلى أن مفهوم الدولة يفترض تحليلا أكثر اتساعا لحركية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدد في حقيقة الأمر نظامها السياسي.

الأسبوع الرابع/
عنوان المحاضرة/ تتمة الابعاد النظرية لمفهوم الدولة
المحتوى: البعد الوظيفي لمفهوم الدولة

إن التقيد بالمعيار الوظيفي في تحديد المفهوم، لا يولي أهمية للأركان والشروط الأساسية في الفقه القانوني والتي بموجبها تتواجد الدولة كالإقليم ومن يتواجد عليه، باستثناء ركن واحد يشترك فيه البعدان "القانوني والسياسي والوظيفي" والمتعلق بالجهة التي تتولى ممارسة السلطة والتي ترتكز على ثقة الخاضعين لها أكثر من اعتمادها على إرادة الحاكمين.

الدولة موجودة وكتحصيل حاصل تتواجد بها جماعة من الناس تعيش فوق إقليم جغرافي معين، ثم إن هناك من الدول تتواجد واقعيا لكن إقليمها غير محدد بصورة دائمة وينطبق هذا الشكل على الدولة عديمة أو منقوصة السيادة، فما هو نصيبها من التحليل؟ ثم منذ متى كان تحقيق الوجود القانوني للدولة من جهة والاعتراف بها من جهة أخرى، يمنحها شخصيتها القانونية والشرعية في ممارسة حقوقها بشكل حقيقي في المحيط الداخلي والخارجي؟

إن المقاربة القانونية لوحدها لا تؤهل الباحث إلى إقامة التفرقة والتمييز بين أشكال الدولة ومضامينها وبين الدولة الديمقراطية وغير الديمقراطية وبين ما تمثله من ثقافات سياسية متعددة ومختلفة. لذلك تأتي المقاربة الوظيفية لتتجاوز المفاهيم الحلولية أو الموضوعة والجاهزة التي تُستخدم في دراسة وتحليل الظواهر وتبحث في سوسيولوجيا المفهوم من خلال التنقيب في وظائف الدولة الاجتماعية والسياسية، من خلال تفكيك متغيراتها وعلاقتها بالعناصر الأخرى المصاحبة والملازمة للمفهوم الرئيسي وهو ما يجعل الأدوات المستخدمة المعبرة، أكثر تأثيرا وتمثيلا لكل مستويات الدولة.

تفرض الاتجاهات الحديثة في علم السياسة مدخلا تحليليا يُفرّق بين أشكال الدولة ومضمونها ضمن مجال سياسي يكون معبرا أكثر عن التساؤلات المحورية التي يثيرها الواقع الاجتماعي والسياسي. وهو عملية مطلوبة خاصة إذا تعلق الأمر بتشريع سلطة الدولة. ومن هنا فلا يجب النظر إلى الدولة من خلال "أجهزتها لأننا عند ذلك نتكلم عن الحكومة- السلطة التنفيذية. فالدولة أكبر من هذا، إنها مفهوم يتعلق بالسيادة والشعب و الأمة والحق والقانون، فلسفة تتعدى المفهوم الإجرائي في ممارسة السلطة. ولابد عند البحث في الدولة أن نحدّد ماهيتها، مشروعيتها وتكوينها ومحدداتها والعلاقات التي تحدد موقع الأفراد والمجتمع

المدني بهذه الدولة ومنظومة الحق والقانون التي تؤسسها ومفاهيم الحرية التي تشكل طابعها وجوهرها".

بناءا على ذلك وانطلاقا من هذا التحليل، يمكن أن تُعرّف الدولة من خلال" الترابط الذي تقيمه بين الحاكم والمحكومين. ويمكن أن يتناول عملها جميع أبعاد الحياة الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني أم بجمهورية الأفكار وحتى ولو لم تكن الدولة مندمجة مع السلطة الروحية، فإنها تشارك في ممارسة هذه السلطة.." ، فتظهر هنا طبيعة الدولة إلا من خلال العلاقة التي تقيمها مع المجتمع المدني. فهناك الكثير من الوظائف والمهام التي لا تقوم بها إلاّ الدولة ولا تقع على عاتقها وهناك في المقابل نوع من المهام والتخصصات لا يمكن أن تُنجز إلا بمشاركة المجتمع المدني.

انطلاقا من العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع المدني والتي حاول الاتجاه التحليلي الحديث في علم السياسة، المساهمة في إبرازها بناءا على أدواته التحليلية المفسرة والتي ساعدت الباحث في الدراسات السياسية وفي الأبحاث المتعلقة بسوسيولوجيا السياسة أن يفهم جزءا من حيثياتها، ظل موضوع الدولة يفرض نفسه بشكل كبير على الواقع الاجتماعي والسياسي، إذ يُلاحظ تسابق النخب في العالم الثالث نحو جعله مادة سياسية وعلمية في الخطب السياسية وفي الطروحات الأكاديمية العلمية.

تجد النخبة السياسية نفسها بفعل تموقعها وتواجدها في دوائر السلطة، مجبرة في الحديث عن موضوع الدولة خصوصا ضمن تزايد المطالب الاجتماعية والسياسية التي تحدث على مستوى النظام السياسي بالكيفية التي تراها مناسبة وملائمة، رامية بذلك إلى العمل نحو خلق جو من الأمن والاستقرار الذي يحقق التوازن بين الدولة والمجتمع. وهذا من أجل تغطية الفراغ الذي يهدد النسق السياسي وإضفاء الشرعية على ممارسة السياسة.

من جهة أخرى، نجد النخبة العلمية بالمقابل وانطلاقا من موقعها العلمي ومستواها الثقافي، مخيرة بين التعبير عن هذه الميولات السياسية التي تعكس أيديولوجية النظام السياسي، أو تسخير العلم في الحديث بلغة موضوعية بعيدة عن الذاتية وذلك من خلال تبيان نموذج الدولة القابل للديمومة والاستمرار والقادر على فك أسرار غموض الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي.

يبدو من الناحية الواقعية النظر إلى الدولة على أنها كيان اجتماعي وسياسي أكثر منه مؤسسة قانونية، تشكلت استجابة للحاجات الاجتماعية والسياسية وهذا من خلال الوظائف المسندة إليها كالوظائف الأساسية "تحقيق الأمن والاستقرار". والدولة في الأصل إنما وُجدت من أجل تحقيق المصلحة السياسية وهي مصلحة الفرد والجماعة، بالإضافة إلى الحفاظ على

مجموعة القيم التي تُؤسس عليها الثقافة السياسية والتي لا تتعارض والمبادئ السياسة للدولة وهذا أيضا من الوظائف الحيوية التي وُجدت من أجلها الدولة.

إن التركيز على هذه المسائل هي غاية هذه الدراسة. وهي غاية كل مقاربة تتخذ من علم السياسية حيزا يجاري الواقع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه القدرة على التنبؤ بما سيؤول إليه تطور هذا الواقع اجتماعيا وسياسيا، هي وظيفة المدخل الوظيفي الذي يركز "اهتمامه على النظام السياسي وذلك من خلال العوامل المؤثرة على النظام وكيفية أدائه لوظائفه ثم كيف يتماسك ويحافظ على بقاءه".

إن الموضوع مرتبط هنا بالنظام السياسي للدولة. ومن هنا لا يُنظر إلى الدولة إلا من خلال نظامها السياسي وعلاقته بالفواعل الأخرى المكونة للنظام الاجتماعي على أساس أن النظام السياسي يمثل الدولة ويمثل الجماعة السياسية التي أوجدت الدولة.

تصبح الدولة على هذا الأساس، تعكس كل كيان اجتماعي وسياسي أو كل نسق اجتماعي وسياسي ظهر في مرحلة معينة وفي تاريخ معين، وهو الأمر الذي يجعلها تعبر عن أية واقعة تاريخية في ظل صراعات اجتماعية وسياسية، بل هي سوى تجسيد لهذه الصراعات داخل ما يسمى بالنسق السياسي، وتصبح الدولة تمثل مجموعة العلاقات المنظمة بين الجماعات السياسية المختلفة وتقع هذه العلاقات في النطاق السياسي والذي يشار إليه بالنسق السياسي. و النسق السياسي كما يعرفه (راد كليف بروان) المعروض في مقدمة كتاب "الأنساق السياسية في إفريقيا" هو "التنظيم السياسي الذي يرتبط بتدعيم النظام الاجتماعي في حدود إقليمية معينة عن طريق الممارسة لسلطة القهر ومن خلال استخدام القوة الفيزيقية".

عندما يتم الحديث عن الدولة من خلال هذا الطرح، يتم الحديث عن السلطة وعن القوة خاصة الجماعة السياسية التي تملك زمام الأمور وتقوم بضبط النظام الاجتماعي داخل إقليم محدد من خلال الوسائل التي تستخدمها وعلى رأسها القوة، التي تقتضي ممارسة منظمة للسلطة ومن هنا يتم النظر إلى الدولة من خلال ما يلي:

1- إلى أي حد يمكن الحديث عن وجود سلطة مركزية تعترف بها كل العناصر المكونة للنظام الاجتماعي والسياسي؟

2- ما هي نوعية الوظائف و الأدوار المحددة التي تقوم بها العناصر والفواعل المشكلة للنظام السياسي داخل الدولة؟

3- ما هو الأساس الذي تقوم عليه السلطة؟

تصبح الدولة بهذا الشكل مرتبطة بعملية البناء. وموضوع بناء الدولة وظيفة أساسية من وظائف النظام السياسي خاصة النظم والمجتمعات التي لا تزال الدولة فيها بحاجة إلى تدعيم شرعيتها من خلال وقوف الدولة في وجه التنظيمات التقليدية وتوجيه جهودها نحو نشاطات مشتركة، فقد يكون الأمر مقبولا عندما يتعلق بعملية الانتقال من بنى تقليدية إلى بنى حديثة. لكن هل يعني هذا ابتلاع المجتمع المدني كلية وإلغائه وعدم ترك له مجال حرية التطوع والإبداع؟ فإلى أي مدى يمكن أن ينطبق هذا التوظيف على نموذج الدولة وعلاقته بالمجتمع المدني في هذه النظم؟

لم تنظر الاتجاهات الحديثة في علم السياسة للدولة على أنها مفهوم يقتصر على مجرد وجود كيان سياسي وقانوني منظم، بل كمجال تتصارع وتتفاعل فيه القوى السياسية والاجتماعية المختلفة. ومن خلال ذلك فإن عملية البحث لا يمكن أن تفهم طبيعة الدولة إلا ضمن إطار الممارسة الفعلية، وهو ما بينته إسهامات (دافيد إستون) David Easton في هذا الإطار من خلال تركيز الاهتمام على ممارسة النظام السياسي للدولة، بدل التركيز على دراسة الدولة ومؤسساتها القانونية والدستورية.

الأسبوع الخامس/
عنوان المحاضرة: في النظرية

ليس الهدف من وراء التنقيب والبحث في حيثيات ومضامين ما يسمى "بالنظريات" التي قيلت بشأن الدولة، التقيد بأطروحة معينة أو معرفة أية أطروحة يمكن أن ترتقي إلى مستوى النظرية؟ هذا مجال آخر يدخل ضمن دراسة الفكر السياسي من خلال تقييم نظرياته، بل الأزيد من ذلك فإن إتباع هذه الطريقة التقييمية لن تقدم شيئا مقارنة مع ما يتم البحث عنه في الموضوع المعنون بالدولة والمجتمع المدني.

إن الغرض من ذلك هو كيفية معالجة الموضوع من خلال رؤى وتصورات علم السياسة التي تستهدف بذلك إبراز أهمية المدخل الوظيفي في الدراسة والتحليل ومعرفة مدى الترابط الذي يقيمه هذا المدخل مع المداخل الأخرى المساعدة والأكثر ملائمة لتكوين نظرية تخصصية عن المسائل الخاصة بالظواهر السياسية والتي يأتي على رأسها موضوع "الدولة".

إن الأسئلة التي تظل مطروحة في هذا الشأن هي: ماهي الأهمية العلمية والعملية من وراء دراسة النظريات المفسرة لنشأة سلطة الدولة؟ وهل أن العملية البحثية تستلزم الحديث عن كل النظريات؟ لأن النظريات متعددة ومنها من انتهت الحاجة إليها. والدولة قائمة وموجودة ومعظم النظريات التي قيلت هي في حقيقة الأمر تبحث في أسس مصادر السلطة السياسية وليس البحث في أصل فكرة الدولة وتطورها.

إن الدراسة لن تسمح بحصر جميع الأفكار والتصورات المرتبطة "بالدولة" بقدر ما سيتم تركيز الاهتمام على تناول أهم التصورات التي لها علاقة بوظيفة النظرية في علم السياسة وهي "الانتقاء الواعي للأفكار"، أي البحث والتنقيب عما له علاقة بأساسيات البحث في الدراسة السياسية. وهو الشيء الذي يميز الجانب الأكاديمي العلمي عن الجانب الآخر ويصبح التعامل هنا بما له علاقة بجملة القوانين والأحكام التي تستطيع تفسير الظاهرة أو التنبؤ بها.

تفترض ما يسمى "بالنظرية" في علم السياسة محاولة اختبار الظاهرة عن طريق الملاحظة، من خلال وصف "مجموعة الافتراضات والمفاهيم المتعلقة ببعضها على نحو ما مستعلمة في التحليل السياسي. وغالبا ما يُقال أن النظريات من هذا النوع ذات قيمة مساعدة على الكشف، ويقصد بهذا أن مجموعة الافتراضات والمفاهيم نفسها، لا تقدم أية فرضيات جوهرية عن العالم، بل أنها قد تحفز خطا معينا في البحث وتقترح نهجا معينا نحو الموضوع أو أنها بعكس ذلك تساعد في البحث عن المعرفة".

فإذا كانت النظرية تحاول إتباع خط معين في البحث وفي الوقت نفسه تقترح مقاربة علمية لمعالجة هذا الخط المتبع، فإنه بدورنا يجب الاهتداء نحو اقتراح مقاربة معينة تخضع إلى إطار نظري خاص كما يسميها (ميرتون) Merton بنظرية "ضيقة المدى" التي تسمح بالتعامل مع المتغير المستقل المساعد على فهم الظاهرة والذي من خلاله يتم الوصول إلى النتيجة، أي ما هو المتغير القابل للتفسير والذي يستند بطبيعة الحال على نحو واضح إلى إطار نظري ومعرفي؟

المتغير المقترح والقابل للتفسير ضمن هذا الحيز الخاص هو: التركيز على عناصر القوة داخل النظام السياسي على أساس أن مفهوم الدولة كما تم الإشارة إليه سلفا، هو المفهوم المرتبط بعناصر القوة المنتهجة من قبل الجماعة السياسية المالكة للسلطة والتي تقوم بعملية ضبط للنظام الاجتماعي والسياسي. وبناءا على ذلك تحديد العلاقة مع البناء الاجتماعي والثقافي الذي يشغل المجتمع المدني فيه حيزا واسعا. وقد يكون هذا الحيز تابعا أو مشاركا كما سنرى في العلاقة التي تربط المجتمع السياسي بالمجتمع المدني في الفصول المتبقية من الموضوع.

بهذا الشكل يصبح موضوع القوة هو الذي يمكن الاعتماد عليه في تفسير تكوين سلطة الدولة. وهو الموضوع الذي يُنسب بالنظر إلى الإطار المعرفي التخصصي إلى التحليلات الاجتماعية والسياسية وعلى رأسها تحليلات (ابن خلدون) و(كارل ماركس) و(ماكس فيبر) بصورة خاصة، والتي عكست إبراز أهمية هذا التفسير كبعد أساسي من أبعاد التحليل النظرية والإجرائية بالنسبة لموضوع الدولة.

إن التركيز على هذا التفسير الذي اعتمدناه لا يقلل من أهمية التفسيرات الأخرى الواردة في التصورات النظرية المرتبطة بالإسهامات الأولى في الفكر السياسي، والتي عززت أهمية البحث لدى الكثير من الباحثين في فتح مجال أوسع لمناقشة أهم ما جاء فيها وما مدى صلاحيتها في الواقع الاجتماعي والسياسي.

إنه من خلال الاعتماد على فكرة القوة كأساس للتفسير والتحليل، لا يعني هذا إنكار الأسس الأخرى (الدين–العقد الاجتماعي-التطور العائلي والقبلي...). فالدولة قامت سلطتها على أساس ديني ولا زالت قائمة كما هو في بعض النماذج كنموذج الدولة في "إيران" وفي "الفاتيكان" من خلال الاعتماد على توجيه الاهتمام إلى دور الدين في تطور الدولة. وهناك الدولة التي قامت سلطتها على أساس العقد من خلال الاتفاق الاختياري الذي يأخذ شكل التعاقد بين الحاكم والمحكوم كما تزعم "نظرية" العقد الاجتماعي.

على الرغم من وهميتها ومثاليتها و"افتراضيتها" كما يعلن ذلك (روسو) بصراحة في مؤلفه "العقد الاجتماعي"، تبقى فكرة العقد الاجتماعي من خلال وزنها وقيمتها إذا ما تم استخدامها في الواقع الاجتماعي والسياسي صيغة سياسية مؤهلة لتجذير الفكر الديمقراطي بين المجتمع السياسي من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى. والحقيقة هناك من استفاد من إثراء وتوسيع هذه الفكرة في النظم السياسية الغربية وأصبحت نموذجا متميزا عندما يتعلق الأمر بمسألة التداول على السلطة.

هناك من الدول من تطورت سلطاتها نتيجة التطور الذي حصل على مستوى تركيبتها الإجتماعية وخليتها الاجتماعية الأولى، من الأسرة إلى العائلة التي أُعتبرت الصورة المصغرة للدولة، ثم تلاحم الأسر والعائلات والقبائل والعشائر مع بعضها، مشكلة بذلك ما يسمى بكيان الدولة، استجابة للحاجات والمطالب التي أبرزتها مجموع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، فكان أن تطورت وظائف الدولة واتسعت مجالاتها وتخصصت مؤسساتها الاجتماعية والقانونية والسياسية.

لكن تبقى القوة أساس دائم للدولة، بدليل أن كل المجتمعات والنظم إنما أسّست سلطتها نتيجة الصراعات التي فرضتها الظروف الاجتماعية والسياسية. وهكذا فإن الدولة لا يمكن أن تُفهم إلا ضمن إطار بناء اجتماعي سياسي معين وفي ظروف تاريخية معينة كتعبير عن الجماعة أو النخبة التي مارست أو تمارس السلطة القهرية التي تتطلبها استمرارية الدولة ويفرضها النظام بهدف تحقيق الصالح الاجتماعي. كما أن بقاءها لا يمكن بأي حال من الأحوال التخلي عن القوة والسيطرة و"الغلبة" حسب تعبير (ابن خلدون)، بل أن فرض سيادتها على مستوى الداخل والخارج يفرض استخدام القوة التي يمكن أن تكون قانونية، مادية اقتصادية وسياسية واجتماعية.

يعرض ابن خلدون في مقدمته نموذجا تاريخيا واجتماعيا وسياسيا، يسرد فيه الوقائع والأحداث ويقوم بتحليلها استنادا إلى سير أنباء النخب الحاكمة المتعاقبة على رئاسة الدولة الإسلامية في إطار جملة العوامل والظروف العامة المساهمة في تكوينها وعلى رأسها تأثير العصبيات الدينية والقبلية. إذ تقوم هذه الأخيرة بعملية تجميع الأفراد والجماعات في الوقت الذي تنمو وتتطور بداخلها، مشكّلة بذلك عصبية واحدة متغلبة على جميع العصبيات "وإنما الصحيح المعتبر في الغالب حال العصبية أن يكون في أحد الجانبين عصبية واحدة جامعة لكلهم".

كان لابد في نظر بن خلدون من قوة تضع حدا للفوضى والاقتتال والتمزق والانقسام وتُهيئ فُرص الأمن والاستقرار، إنها سلطة الدولة التي تحقق في الأخير هدفا أسمى وهو العمران البشري. و "السبب في ذلك أن الدول العامة في أولها يصعب على النفوس الانقياد

لها إلا بقوة قوية من الغلب للغرابة، وأن الناس لم يألفوا ملكها ولا اعتادوه. فإذا استقرت الرئاسة في أهل النصاب المخصوص بالملك في الدولة وتوارثوه واحدا بعد آخر في أعقاب كثيرين ودول متعاقبة نسيت النفوس شأن الأولية، واستحكمت لأهل ذلك النصاب صبغة الرئاسة، ورسخ العقائد دين الانقياد لهم والتسليم"·

لكن ابن خلدون وضع نهاية لهذه الدولة عندما تصل سلطتها إلى مستوى تنحرف فيه عن هدفها وغايتها، فيحدث فيه الفراغ وعندئذ تصبح الدولة عرضة للإسراف والتبذير في قانون طبيعي يصف فيه الدول والمجتمعات كما هي عليه ضمن خمسة أطوار حددها على الشكل الآتي:

- ✓ الطور الأول: الغلبة و الاستيلاء على الحكم.
- ✓ الطور الثاني: استبداد الحكم.
- ✓ الطور الثالث: الفراغ والدّعَّة لتحصيل ثمرات الملك.
- ✓ الطور الرابع: القنوع والمسالمة.
- ✓ الطور الخامس: الإسراف والتبذير، وهو الطور الأخير الذي تهرم فيه الدولة وتنقرض.

هكذا صور (ابن خلدون) الدولة بهذا الشكل، تنمو وتتطور من مرحلة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، فتارة تكون رئاسة وتارة تكون ملكا وتارة تكون خلافة، وفي كل الحالات تلجأ نخبها الاجتماعية والسياسية إلى البحث عن واسطة تنظم شؤون الحياة وتحقق الأمن والاستقرار وتنجز العمران البشري عن طريق سلطة قوية وعصبية متينة تبقى هي الأصل المادي والمعنوي الذي يُؤسس المجتمع و الدولة على السواء.

لكن سرعان ما تنضج الدولة في نظر ابن خلدون وتكتمل عصبيتها عند انتقالها من المجتمع البدوي إلى التجمع الحضري، حيث تميل إلى الضياع بسب انحراف نخبها عن معالجة تراكماتها دون الوقوف على مواطن الضعف والإسراف والتبذير، وحينها يصبح من المتعذر بقاء الدولة وديمومتها.

لكن بخلاف ابن خلدون، تبدو الدولة أداة قهر بين الجهات المسيطرة والمتحكمة في الاقتصاد وتبقى القوة الاقتصادية هي المفسر للعملية السياسية التي تكوَّن في ظلها كيان الدولة السياسي والقانوني، المرتبط بتحول شكل الإنتاج إلى مرحلة تتسم بالتبادلية "تبادل المصالح والمكاسب والمنافع عبر مسار التاريخ" وهو ما جعل الدولة مرتبطة بطبيعة الإنتاج السائد وبطبيعة الفئات والطبقات التي تكونت في ظله، لذلك نجد أن (كارل ماركس) Karl Marx لا ينظر إلى الدولة إلاّ من خلال الصراع الذي يحدث بين الطبقات المتشكلة داخل الأنظمة، جاعلا بذلك قوة سيطرة الدولة مرهونة بالأسباب الاقتصادية من خلال النموذج

الذي اعتمد عليه وهو"الدولة الرأسمالية" ومؤسساتها وقوانينها التي تستخدمها الطبقة الحاكمة في تثبيت الوجود وفرض السيطرة.

تُعد الدولة وفق هذا الطرح شكلا من أشكال السيطرة المنظمة التي تمارسها الطبقات في المجتمع الرأسمالي، وهي بذلك تظل مرتبطة بنمط إنتاج معين حاول كارل ماركس رسمه في فترة تاريخية معينة، لأنه اشتغل هو الآخر على نظم وكيانات اجتماعية وسياسية كانت قائمة، واصفا بذلك المجتمع الرأسمالي كما هو عليه ومهتديا إلى فكرة الصراع الطبقي واعتبارها قانونا لقيام الدول وسقوطها.

إذا كانت الدولة تنشأ عند ابن خلدون على أساس اجتماعي وتُقام عند كارل ماركس على أساس اقتصادي، فإنها تُؤسس عند (ماكس فيبر) Max weber على أساس تملك سلطتها لوسائل الإدارة الشرعية المؤثرة بالقوة والتي تتواجد بدرجات متفاوتة في الأنماط السلطوية الثلاثة:

1- نمط سلطة الدولة التقليدية: تقوم سلطة الدولة في هذا النمط على أساس شرعية الميراث التقليدي، فالدولة محكومة بهذا الميراث أو هذه التقاليد التي تُعبر عن نفسها من خلال قدرتها التنظيمية في إدارة شؤونها الداخلية وما يمكن أن تؤديه من خدمات تعبيرا عن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية.

2- نمط الدولة الكاريزماتية: وتقوم سلطة الدولة هنا على أساس الجهة الفعلية التي تمسك بزمامها، والتي تتوفر فيها الشروط والمواصفات المنظمة للسلطة وعلى رأسها الشروط الكاريزمية. ويشدد (فيبر) Weber هنا على القدرات والمواهب الخلاّقة التي تتميز بها القيادة الإدارية والتي تمتلك من خلالها سلطة فعلية يمكن أن تؤدي إلى خلق أشكال جديدة من التراتيب الاجتماعية. لأنها تتحصل على شرعيتها بكل بساطة من فئاتها الاجتماعية أو جماهيرها التي تُعد سندا لها.

3- نمط سلطة الدولة القانونية: تقوم سلطة الدولة في هذا النمط على أساس الاعتراف بقانونية وشرعية القواعد المعيارية والتي على أساسها يحق للذين يمتلكون السلطة إصدار الأوامر واتخاذ القرارات. وفي هذا النمط تأخذ الدولة حسب (فيبر) M.Weber صفة المؤسسة الحديثة طالما أن خصائصها الجديدة تتطلب الانتقال إلى وضعية أخرى تسمح لها بممارسة الاحتكار الفعلي عن طريق تطبيق القوانين وممارسة وظائف إدارية أكثر عقلانية وقادرة على الدفاع عن المصلحة العامة.

سمح الأمر ل(ماكس فيبر) M. Weber من خلال نظرته هذه للدولة، أن يرسم هو الآخر مقاربة بحثية تعتبر الظواهر السياسية كوقائع خاصة تخضع لمعيار القوة. إلاّ أن مسألة القوة في تصوره تستند بالدرجة الأولى إلى مقدرة النظم الاجتماعية والسياسية في تملُّكها لوسائل الإدارة والتي يعتبرها موجودة بدرجات متفاوتة في ثلاثة أنماط مجتمعية كم تم

الإشارة إليها ضمن مسار تاريخي خاص، حاول (ماكس فيبر) M. weber أن يرسمه وهي في كل الحالات تستخدمها الدولة لاحتكار سلطتها ابتداءا من نمطها الاجتماعي والسياسي التقليدي، إلى أن تصل إلى مستوى حديث يتطابق مع تطور الإدارة في اللحظة التي تصبح فيها الدولة مرتبطة بأشكال جديدة من الوظائف والمصالح.

لا يمكن فهم خاصية موضوع الدولة حسب ما تشير إليه المقاربات التحليلية الثلاث (ابن خلدون- كارل ماركس- ماكس فيبر) إلاّ ضمن إطار بناء اجتماعي قائم على أساس القوة. والقوة لا تعني الجانب المادي فقط، بل تشمل جوانب متعددة تتوافر للأفراد والنخب والجماعات وكل العناصر المشكلة لسلطة الدولة، فيمكن أن تكون اجتماعية، اقتصادية وثقافية وسياسية، ومن هنا فإن كل ما يتم في ضوء التفاعل المتبادل بين جميع العناصر والمتغيرات يدخل ضمن إطار الدولة.

إذا كانت القوة تتوزع بهذا الشكل على جميع العناصر المشكلة لسلطة الدولة بدرجات متفاوتة، والدولة لا يمكن أن تتشكل إلاّ في ظل مجموعة العلاقات المنظمة بين هذه العناصر والمتغيرات المختلفة، فإن مو ضوع القوة يبقى كتحصيل حاصل هو المتغير الأكثر قبولا للتفسير والتحليل طالما أنه ينظر إلى الدولة في ظل علاقتها بالمجتمع ويبقى هو المتغير المستقل الذي تعتمد عليه "نظرية الدولة".

الأسبوع السادس/
عنوان المحاضرة: ماهية المجتمع المدني
المحتوى: المجتمع المدني في الفكر السياسي

إن السؤال الذي يبدو مهما في هذا المطلب والذي يفترض أن يُطرح بعد عملية تفكيك موسعة لمتغيرات المفهوم ومناقشة جادة لمركباته المتداخلة على المستوى النظري وأيضا العملي هو: هل أسهم الفكر السياسي في توضيح معنى مفهوم المجتمع المدني بشكل جلي بحيث يساعد الباحث في فك أسرار الغموض عندما يتعلق الأمر بدراسة الظواهر السياسية المعقدة؟ إلى أي مدى يمكن أن يكون مدخلا قابلا للتعميم؟ وما مدى صلاحيته للتطبيق في النموذج المراد دراسته؟

إنه سؤال يصب ضمن الأسئلة المحورية التي ظل علم السياسة يطرحها على الفكر السياسي ضمن عملية البحث، لأن كل عملية تنظير سياسي هي نتاج لهذا الفكر والفكر السياسي الخالص هو الفكر الموضوعي الذي يتنافى مع الفكر المبرر، ولا يمكن أن يتحول إلى أداة هجوم أيديولوجية تُخفي تحتها ميولات سياسية معينة مثل الليبرالية التي روج لها (فوكوياما) في كتابه "نهاية التاريخ" على أساس أن التاريخ انتهي والدولة انتهت ولم يعد سوى الحديث عن الدولة ذات التوجه الليبرالي والأمر ينطبق أيضا على الديمقراطية والمجتمع المدني على الخصوص. وبهذا يبقى حضور المجتمع المدني سوى في بيئة المجتمع الغربي ممثلا في صورته البرجوازية الناضجة في عصر "التنوير" مُخفيا بذلك إنجازات المجتمعات الأخرى وإنجازات النخب الأخرى في مختلف الأصعدة.

حقيقة إن التعامل مع هذا المفهوم كمصطلح هو كتحصيل حاصل يرجع ظهوره إلى سياق نظريات التعاقد الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا، وارتباطه بواقع المجتمع الصناعي الرأسمالي الغربي بدءا بالفكر الكلاسيكي والليبرالي ثم الماركسي إلى غاية المفهوم الحديث، لكن من الخطأ أن تظل عملية البحث تنظر إليه كمصطلح، متجاوزة حركيته المجتمعية التي تتواجد بدرجات متفاوتة في المجتمعات. فالمصطلح مرتبط بأصل النشأة "ارتباطه بالبرجوازية" وأما المفهوم يتعدى ذلك ويصبح حبيس التراكيب الاجتماعية المختلفة والخصوصيات الثقافية المتنوعة وبهذا المعنى فالمجتمع المدني له علاقة بكل كيان اجتماعي، لكن المفارقة تكمن في مدى فاعلية المجتمع المدني وهذا بطبيعة الحال راجع إلى درجة الثقافة السياسية السائدة.

فمن الخطأ أن تبقى العملية البحثية مربوطة بالمفاهيم الموضوعة والجاهزة "المجتمع المدني، المجتمع الصناعي أو البرجوازي"، فهذا عمل يضلّل الباحث وقد يضلّل العملية البحثية برمتها ومن ثم وعلى ضوء هذا التحليل يمكن أن تُطرح الأسئلة التالية وفقا ما يلي:

- هل المجتمع المدني هو بالضرورة المجتمع المقابل للمجتمع البرجوازي؟
- هل هو مفهوم ثابت يُستخدم في تحليل المجتمعات؟
- هل هو بالضرورة مفهوم يساوي الديمقراطية؟ هل يستمد شرعيته من ماركس وهيجل وغرامشي؟ وهل هو بالضرورة المجتمع المدني الذي يفترض تجاوز البنى القبلية والمحلية لمصلحة مبدأ "المواطنة"؟ وكيف يتم تحديد معناه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي؟
- هل أن عملية البحث تفرض عند الحديث عن المجتمع المدني، الانطلاق من نظام معين نعني به "النظام الرأسمالي وتطوره إلى نظام العولمة" والذي يفترض وجود علاقات وقوى إنتاجية متطورة، مع العلم أن علاقات القوى الاجتماعية في الواقع العربي عموما وفي الواقع الجزائري خصوصا ريفية المنشأ إضافة إلى تكوينها ضمن مخزون اجتماعي وثقافي واقتصادي معروف، مصدر ثقافته السياسية ترجع إلى المنظومة التاريخية كمرجعية للمشارب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يبرز اليوم مفهوم المجتمع المدني كعنوان محوري في الخطاب السياسي الرسمي وفي الخطاب المطلبي لكافة القوى السياسية المشاركة منها أو المبعدة عن الدوائر السياسية للسلطة تقريبا في كل المناسبات على المستوى السياسي، وخاصة الأكاديمي في المحاضرات والملتقيات والندوات المنظمة من قبل الهيئات والمؤسسات والأندية والأحزاب السياسية التي تزعم أنها تمثل "المجتمع المدني". وفي ظل هذا الانتشار الواسع لهذا المفهوم في الخطاب السياسي العربي عموما والخطاب الجزائري على الخصوص، بين مؤيد أن يبرز لأخذ مكانه بين قوى المجتمع الواسع المساهمة في التغيير وفي تحقيق الديمقراطية وبين معارض نظرا لاغتراب المفهوم واستحالة نقل التجربة وتطبيقها على الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يختلف سياقه بصورة جذرية عن السياق الأوروبي الرأسمالي الذي ظهر فيه.

في ظل هذا التضارب المعرفي، تفرض متطلبات البحث التعرف على واقع مفهوم المجتمع المدني في الجزائر في الفصول المتبقية لمعالجة الموضوع المطروح للدراسة. لكن كان من الضروري قبل ذلك معرفة تاريخية المفهوم وتحديد مرتكزاته الأيديولوجية والمعرفية، كما تبلورت في الفكر السياسي الغربي لدى العديد من المفكرين من خلال تفسيراتهم وتحليلاتهم المختلفة بهدف إبراز إلى أي مدى ظل المفهوم مرتبطا بأصل نشأته، وهو الأمر الذي جعل الفكر السياسي كما أسلفنا سابقا غير قادر على تجاوز السياق الأوروبي دون أن يحدد للمفهوم معناه الموضوعي الشامل.

يطرح مفهوم المجتمع المدني أسئلة عديدة، تستدعي عملية البحث تقديم إجابة عن كيفية تأسيسه وتطوره، ويتوجب على الباحث تنزيله في ظرفيته التاريخية ومعطياته السياسية والثقافية والاجتماعية التي أبرزته إلى الوجود، لأنه مهما تباينت الآراء الفكرية والمعرفية

والتفسيرات والتحليلات المختلفة في تفكيك مركباته وعناصره، إلا أنه لا يمكن تجاوز الواقع الاجتماعي والسياسي المتمظهر في الصراع الأيديولوجي الذي شهده السياق التاريخي الأوروبي.

إن الأمر يستلزم معايشة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والذي أوضحت معالمه حركة النهضة وحركة الإصلاح الديني ضمن عملية التنوير، المؤدية إلى إحداث نقلة نوعية في مجال الفكر من خلال الإعلان أن "الإنسان هو قيمة بحد ذاته" وينبغي أن يُحترم كذلك بغض النظر عن ديانته أو مذهبه أو معتقده السياسي، وكان من نتائجها الوقوف في وجه السلطة المطلقة والتوصل إلى صياغة دستور متحرر من التطرف، وتشكيل لبنات مجتمع مدني في أوروبا قائمة على أساس مفهوم المواطنة، تُلغي الانتماءات الطائفية والمذهبية وتحتكم إلى إرادة الأغلبية عن طريق الاقتراع العام.

ليس من الصدفة أن يولي فلاسفة ومفكري الحركة التنويرية والإصلاحية التي تمخضت عنها الثورات الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر وعلى رأسها الثورة الفرنسية، اهتماما خاصا بمفهوم المجتمع المدني وجعله مقابلا للدولة الاستبدادية وليس من الصدفة أن يقترن تطور مفهوم المجتمع المدني بتطور كل من الليبرالية والماركسية والصراع بينهما، ثم تباين الرؤى بينهما بين: "مذهب الدولة الاجتماعية -الديمقراطية- الاشتراكية – المبالغة في نزعة مركزية الدولة دون مراعاة الحدود، وبين دعاة الليبرالية واعتمادهم الزائد على آليات السوق دون مراعاة المبادئ".

إن الحديث عن المجتمع المدني هو حديث عن إطار نظري يرتكز على جملة من المفاهيم الفلسفية والسياسية، برزت معالمها في ظل الصراع السياسي الحاسم الذي شهدته أوروبا كما تم الإشارة إليه قبل قليل، والتي جاءت لتُؤسس وتُبرز نشأة وقيام المجتمعات السياسية الجديدة كالليبرالية والماركسية. فهي مفاهيم تبريرية نقيضة للعلم وتُقدم الأيديولوجيا قبل كل شيء.

الحرية والمساواة في نظر العقد الاجتماعي الذي يدعو إليه الفلاسفة أمثال (هوبز- لوك - روسو) ليست إلى تعبيرا عن الرفض الفلسفي لقيود المجتمع الإقطاعي والديني التي كانت تحد من تطور المجتمع المدني الرأسمالي الناشئ، فهي في حقيقة الأمر إلا تجسيدا مثاليا للمرحلة الجديدة التي يتم التبشير لها. وجاءت نظرية العقد لتقوم بتحطيم الأساس الطبيعي للنظام الإقطاعي والديني وتقوم بتبديله بأساس آخر ونظام اجتماعي آخر قائم على عقد يبرمه الأفراد. وهكذا انعكس هذا الطابع الأيديولوجي بالضرورة على كل المفاهيم وبشكل خاص على مفهومي المجتمع المدني والدولة.

بروز مصطلح "المجتمع المدني" مقابل "المجتمع الطبيعي" من جهة، و"المجتمع الديني" من جهة أخرى في سياق نظريات العقد الاجتماعي في المجتمع الأوروبي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الذي مثّل نقطة حاسمة مُعبّئة بشحنة دنيوية أرضية مزدوجة ضد الأساس الطبيعي للنظام القائم من جهة وفكرة "الحق الإلهي" التي كانت تحكم المجتمع الأوروبي من جهة أخرى، ليعكس الشرط الأساسي ضمن الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني إذا ما تم الاعتماد على طبيعته التاريخية، ثم انتقاله فيما بعد إلى درجة المواجهة حتى يجعل من المجتمع دورا موازنا لسلطة الدولة بهدف مراقبة وتقييد السلطات، بمعنى توسيع نطاقه ليشمل النطاق السياسي والثقافي فيعكس حيوية المصالح الأخرى الموازية لمؤسسات "المجتمع السياسي" أو الدولة كما سنرى عند المفكر الإيطالي (أنطونيو غرامشي).

الأسبوع السابع/
عنوان المحاضرة/ المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني

ظل هدف فلاسفة القرنين "السابع عشر والثامن عشر" يتمحور حول محاولة التأسيس والتبرير لمجتمع ناشئ وهو المجتمع الرأسمالي الليبرالي في مواجهة النظام الإقطاعي، وعلى رأس هذا القطاع الفكري فلاسفة العقد الاجتماعي الذين اتجهت تصوراتهم في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نحو تقويض الأسس الفكرية للنظام القائم وتبرير النظام الرأسمالي الجديد.

لذلك يُلاحظ تأثر المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي التي تشير إلى العلاقة التي تجمع المجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي على أساس أن مدنية المجتمع، إنما تعكس المصالح الخاصة وميدان المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة التي تسعى نحو البحث في إشباع الحاجات الخاصة، إذ بإمكان الأفراد في حالتهم هذه، أي حالة طبيعتهم الأولى تلبية حاجاتهم بحرية وكرامة في إطار تنظيمات المجتمع المدني.

يظهر مفهوم المجتمع المدني في سياق نظرية العقد الاجتماعي، المفهوم المرادف للمجتمع السياسي وقد أوضح جون لوك هذه المسألة في صياغته لنظرية المجتمع الليبرالي الذي تتطابق فيه الدولة الليبرالية مع المجتمع المدني ، ويبدو فيها المجتمع المدني بدلالة واحدة إلى الصورة نفسها التي يبدو فيها "المجتمع السياسي".

يُبرز **كل من** (جون لوك) و(جون جاك روسو) أهمية المجتمع المدني كنتاج لفكرة التعاقد الاجتماعي انطلاقا من شرعية المصلحة التي يتساوى فيها الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية والتي تمتعوا بها في حالتهم الطبيعية في ظل غياب السلطة القادرة على ضبط وتنظيم شؤون الحاجات. فالمجتمع المدني في تصور فلسفة هذا العقد هو الرد على هذه الحاجات من خلال إيجاد سلطة بديلة يُعترف بها اجتماعيا وسياسيا تكون وظيفتها سن وتنفيذ القوانين المنسجمة مع قانون الطبيعة على نحو مقبول لديهم جميعا.

المجتمع المدني وفق أرضية العقد الاجتماعي هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، لكن باعتبار هؤلاء الأفراد ذوات حُرَّة مستقلة تبحث عن صالحها الخاص في ذاتية مطلقة وحرية مطلقة لا تحدها إلا حرية الذوات الأخرى. معنى هذا أن المجتمع المدني وهو الحرية التي يجسدها العقد الذي يتم فقط بين هذه الذوات الحرة المستقلة.

تبدو لنا العلاقة داخل المجتمع المدني، رابطة بين أفراد مستقلين ومتساوين يحكمها العقد المبرم بينهما في حرية مطلقة وتامة، يباشرون نشاطهم ويمارسونه بحثا نحو حماية أمنهم ومصالحهم، وتبدو لنا الدولة سلطة عامة فوق المجتمع وصراعاته، وظيفتها الأساسية حماية

هذه العلاقة التي أساسها الحرية والمساواة، لكن عمليا هذه العلاقة التي تحدث داخل المجتمع المدني لا تحدث بين قوى اجتماعية لها مراتبها الاجتماعية وتدرجها الاجتماعي المتماسك، فلا يمكن أن تتجاوز ذاتية الفرد وأنانيته التي تبحث سوى عن إشباع الحاجات.

ما يبدو لنا ضمن نظرية العقد الاجتماعي في المنظور الليبرالي على أن المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة والمجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، فهو لا يدخل إلى في حيز "الوهم الأيديولوجي"، بل يبدو لنا من الناحية العملية علاقات بين قوى اجتماعية غير متساوية، علاقات يضبطها قانون السيطرة والتبعية ولا نرى إطلاقا مجتمعا مدنيا له بنيانه المتكامل وآلياته الاجتماعية والسياسية التي تتعايش فيها القوى الاجتماعية على أساس تعايش حريات الأفراد كما يرى فلاسفة العقد الاجتماعي على المستوى النظري.

في الوقت الذي كان فيه مسعى فلاسفة العقد الاجتماعي يتجه نحو بلورة مفهوم المجتمع المدني في صيغته التعاقدية، في الوقت الذي يُلاحظ فيه مسعى النظرية الليبرالية نحو مواكبة التحولات التاريخية و الاجتماعية السياسية في أوروبا من خلال العمل على صياغة مبادئها ومفاهيمها على أرض الواقع والعمل على تهيئة المجال للمجتمع البرجوازي الناشئ والسماح بتطور حدوده الأيديولوجية والسياسية، وهنا يبقى المجتمع المدني في المفهوم الليبرالي حبيس المجتمع البرجوازي.

عندما يُقال أن المجتمع المدني تبلور مع نشأة المجتمعات البرجوازية والعلاقات الرأسمالية، لا يعني هذا ضرورة أن يتساوى المجتمع المدني مع المجتمع البرجوازي ولا يعني هذا بالضرورة أن يرتبط المفهوم مع الليبرالية الاقتصادية، خصوصا عندما يُوضع كشرط أساسي من قبل الباحثين خلال القيام بأي دراسة لها علاقة بموضوع الدولة والمجتمع المدني. فمن الخطأ جدا أن يبقى متغير "الرأسمالية" هو المتغير المستقل الذي يُستخدم عند أي تحليل للمجتمعات.

إن تنزيل المفهوم في ظرفيته التاريخية لا يعني نقل التجربة في كل بحث له صلة بالموضوع، واستخدامه في الواقع المراد دراسته والذي يختلف تطوره الاجتماعي والاقتصادي بصورة جذرية عن سياق التطور في الغرب الرأسمالي. فإن كان للمفهوم ارتباط بالصراع الطبقي في أواخر التشكيلة الإقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فهذا شأن تنظيمات المجتمع المدني التي تساوت وتطابقت مع المجتمعات البرجوازية التي برزت في النسيج الاجتماعي والسياسي الغربي وبالتالي فلا ينبغي أن يُلمس المفهوم كحقيقة تاريخية يجب أن تُطبق شروطها كليا.

كما لا ينبغي أن يُلمس المفهوم المتجلي سوى في صيغته المرتبطة بفلسفة العقد الاجتماعي التي تفترض أن علاقات القوى الفردية المتساوية الذات الحرة، قادرة على تحقيق الانسجام من تلقاء ذاتها دون أن يكون للدولة دخل يتجه نحو ضبط السلوك وحماية الأمن وهو ما جعل هيجل يعتبر المجتمع المدني ضمن نظرية العقد الاجتماعي عاجزا لوحده عن تحقيق الانسجام و الأمن، بل لا يتحقق استقراره إلا في وجود الدولة التي توجهه نحو الغاية الأخلاقية المحددة.

الدولة هنا قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة و المتعارضة، بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل الدولة والمجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها حاجات تنظيمات المجتمع المدني، فالدولة عند هيجل كيان مقدس يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي، ولا يتطابق معها على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الاجتماعي.

يعتبر (هيجل) المجتمع المدني على أنه مجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة، لكن مجال هذا التنافس لا يمكن أن يوجد إلا داخل الدولة المسماة "بالجماعة الأخلاقية" والتي استوعبت داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم واستوعبت في طياتها كل المؤسسات. هذا التنافس في رأي هيجل يجب أن يُضبط قانونيا ولا ينبغي أن يخرج عن أخلاقيات الدولة. فكل خروج لهذه المصالح المتنافسة عن حدود الدولة يجعل المجتمع المدني هو المسؤول عن أسباب الخلاف والانقسام الاجتماعي والسياسي في نظر أخلاقية الدولة و"عندما يصبح الحق المجرد وسلطة قائمة في المجتمع فإنه لا يعود بعدئذ مجردا لكنه يصبح حقا إيجابيا أي قانونيا، وهكذا ينشأ نظام العدالة أو الهيئة القضائية".

من هنا تبرز أهمية القوانين التي تفرض الرقابة من قِبل كما يسميها هيجل بأجهزة العدل والشرطة التي تستلزم تطبيق القانون عندما تنشأ حاجة المجتمع المدني إلى الانتظام في هيئات مدنية من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة والتي تقودها الروابط والهيئات الحرفية والنقابية والتي من حقها أن تحوز أيضا حق إدارة المصالح.

المجتمع المدني في غياب الدولة يعد مجتمعا عرضة للتمزق السياسي في نظر هيجل، تجسده سوى المصالح الخاصة ويُؤدي في الأخير لأن يكون عائقا من عوائق الاستقرار والتي تحول دون تحقيق الوحدة السياسية والاجتماعية المرتقبة وهي"وحدة المجتمع الألماني".

في هذه الحالة يُلاحظ تحول الفيلسوف الألماني هيجل من مرحلة ما هو كائن إلى مرحلة ما ينبغي أن يكون وهو رغبته في أن يكون المجتمع المدني يُمثل جملة العلائق

والوسائط التي تربط بين الأسرة من جهة والدولة من جهة أخرى، فتتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بهدف التحول من مجتمع قائم على رابطة القرابة والدم إلى مجتمع المواطنة والولاء إلى الدولة التي تمثل النظام السياسي القادر على صيانة وحماية مصالح تنظيمات المجتمع المدني.

يتحقق هذا الانسجام حسب تصور (هيجل) بشرط تفاعل المنظومات الثلاث التي تحددها فلسفته والتي تمثل اللّحظات الحاسمة التي يتشكل منها المجتمع المدني وهي" منظومة الحاجات –منظومة العدالة والقضاء- ومنظومة الإدارة والهيئات الحرفية". وتأتي الدولة هنا لتحقق الاتفاق بين المصلحة الخاصة والعامة ضمن الوظيفة الأساسية المسندة إليها ولا يكون للمجتمع المدني أي دور سوى داخل الدولة.

ماذا يعني أن يُخصص (هيجل) موقعا متميزا للدولة باعتبارها كيان سياسي متحكم في ذاته ولا يكون فيها للمجتمع المدني مجرد لحظة من لحظات الحياة الروحية كما تشير فلسفة هيجل؟ وماذا يعني أن يُمثل المجتمع المدني سوى حلقة الوصل التي تقع بين الأسرة الأبوية والدولة التي تتحكم في ذاتها عن طريق نظام أخلاقي يفرض عملية انتقال واسعة نحو الولاء للدولة والخضوع لجهازها الإداري والسياسي؟

ألا يُعد هذا تقليلا من أهمية المجتمع المدني والنظر إليه نظرة سلبية لصالح تقديس مبالغ فيه للدولة؟ وألا يعتبر هذا فكرا مبررا يحاول أن يؤسس إلى استبداد من نوع آخر أشار إليه هيجل من دون أن يدري؟

واضحٌ أن صياغة هيجل لدلالة مفهوم المجتمع المدني تقترن بمنظومة فكرية تحاول بناء نظرية سياسية معينة انطلاقا من واقع خاص، وبالفعل تضمنت فلسفة هيجل رؤية خاصة للمجتمع المدني تعكس نموذج "المجتمع الألماني" وتعيد بناء الدولة القوية.

إنّ مخلفات الاستبداد الإقطاعي بألمانيا المساهم في تفتيت المجتمع وإعادة بناء الاستبداد من جهة، والخشية من أن لا تقوم الدولة بمهام التوحيد القومي وأن لا تتطلع إلى تغيير منشود مقارنة مع انجلترا وفرنسا وفي ظل قوى اجتماعية ضعيفة عاجزة عن إقامة الأمن والاستقرار من جهة أخرى، دفع هيجل إلى الدعوة إلى بناء دولة قوية تتولى مسؤولية تحقيق هذه الإنجازات والطموحات

فثمة واقع اجتماعي وسياسي طموح فرض على هيجل النظر إلى موضوع علاقة المجتمع المدني بالدولة بهذه الرؤية، جاعلا تحرر المجتمع المدني من جسد الدولة غير وارد، لأن تركيبته غير المستقرة والمهددة بالانفجار في ظل تصادم وتصارع المصالح الاجتماعية والسياسية، تجعل تدخل الدولة مسألة حتمية لتأمين حل التناقضات الداخلية

اللاصقة بالمجتمع المدني وهي الأفكار التي سيستفيد منها كارل ماركس ويوظفها في نظريته المحدّدة لعلاقة المجتمع بالدولة.

لكن المجتمع المدني ظل هو صاحب المبادرة تقرُّ به أيديولوجية الليبرالية القائمة على أساس الحرية الفردية "Individualisme" وهي الشرط الأساسي لقيام أي تجمع تطوعي مجسد للانفتاح والحرية والاستقلالية وهو ما جعل (ألكسي دي توكفيل) في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" ينحاز جذريا إلى أن يكون المجتمع المدني هو المبادرُ في شغل كل الفضاءات المحتلمة في المجتمع. محذرا في الوقت نفسه من المخاطر التي يتضمنها التراث الهيجلي، المبالغ في تعظيم دور الدولة وسيطرتها على المجتمع المدني باسم الصالح العام.

دعوة (ألكسي دي توكفيل) هي دعوة إلى تأسيس الجمعيات الحرة والتطوعية التي تعتمد على ذاتيتها في التحرك والتنظيم. وهي شروط أساسية لقيام الثورة الديمقراطية التي أثارت انتباه صاحب كتاب الديمقراطية في أمريكا.

الأسبوع الثامن/
عنوان المحاضرة/ المفهوم الماركسي للمجتمع المدني

لا يمكن فهم التصور الماركسي للمجتمع المدني، إلاّ إذا تم تنزيل المفهوم أيضا في ظرفيته التاريخية ومعرفة المفاهيم المستخدمة في فلسفته عند دراسته التي أقامها في معرفة بنية المجتمعات الرأسمالية كمفهوم الصراع الطبقي ومفهومي البنية التحتية والفوقية إلى جانب مفهوم الثورة والبروليتاريا. ولأن المفهوم إنّما يكتسي أهميته من نظرة ماركس إلى تاريخ الجماعات البشرية على أنه تاريخ الصراع الحقيقي داخل المجتمع، صراع بين البرجوازية وطبقة البروليتاريا.

إن بروز البرجوازية في تصور ماركس كقوة ثورية ضد الإقطاع وارتكازها على أيديولوجية رأسمالية قائمة على الاستغلال، سيؤدي مع مرور الزمن إلى ظهور طبقة البروليتياريا التي ستبرز هي الأخرى كقوة ثورية لكن ضد ممارسات الطبقة البرجوازية. ويرى ماركس من الضروري خلال هذه اللحظة أن يستمر بقاء الدولة لفترة محدودة حتى يتم القضاء نهائيا على الطبقة البرجوازية، وعندها يصبح المجتمع بلا طبقات مما يؤدي الأمر إلى سقوط الدولة و لن تكون هناك حاجة إلى وجود سلطة.

إذا كان هيجل ينظر إلى المجتمع المدني كمجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة داخل الدولة، فإن ماركس يضع هذا المجال مقابلا للدولة والتي لا تُمثل في نظره إلا فضاءا بيروقراطيا، بينما يمثل المجتمع المدني مجالا أوسع وأشمل من الدولة، فهو الذي أقامها وأنشأها خلال مرحلة معينة من تاريخ صراع الطبقات من جهة، وهو الذي يؤدي إلى اختفائها عند زوال الطبقات من جهة أخرى.

يشمل المجتمع المدني في نظر ماركس "مجمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة معينة وبذلك يتجاوز الدولة والأمة بالرغم من أنه لابد له على أية حال من تأكيد ذاته في الخارج من حيث هو دولة، وفي الداخل من حيث هو قومية. إن المجتمع المدني بصيغته هذه لا يتطور إلا مع البرجوازية ومهما يكن من أمر فإن التنظيم الاجتماعي المشتق بصورة مباشرة من الإنتاج والتعامل، والذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل البقية الباقية من البنية الفوقية المثالية قد سُمي على الدوام بهذا الاسم نفسه"

يُعتبر المجتمع المدني ، وفقا للرؤية الماركسية التفاعل المادي لعلاقات الأفراد ضمن فترة تاريخية معينة من تطور المادية، مُمثِّلا فضاءا من الصراع بين المصالح الاقتصادية المتعارضة للطبقات، ومنه تتحدد طبيعة الدولة بناءا على علاقات القوة السائدة التي تفرضها الطبقة المسيطرة اقتصاديا.

حسب ماركس فإن المجتمع المدني لا يمثل فقط الجانب الاقتصادي الذي تتصادم فيه المصالح المختلفة للطبقات، بل يمثل أيضا الجانب السياسي. سُمى عموما حسب ماركس بالاقتصاد السياسي ومن هنا فإن قراءة ماركس للمجتمع المدني تصبح مزدوجة، من جهة يمثل القاعدة الواقعية والمادية للدولة "مجتمع مدني اقتصادي" وتناقضه مع الدولة من جهة أخرى يمثل المجتمع المدني السياسي.

المجتمع المدني الاقتصادي هو المجتمع البرجوازي الذي أقام الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات، وهو أيضا الذي يؤدي إلى سقوطها في نهاية الصراع في حالة ما إذا اشتد الصراع وسيطرت طبقة العمال على الطبقة البرجوازية وعندما يتم ذلك يصبح المجتمع طبقة واحدة هي طبقة البروليتاريا، ثم يظهر المجتمع اللاطبقي ولن تكون هناك حاجة إلى وجود الدولة ومن ثم يختفي المجتمع المدني، لذلك نجد كارل ماركس في كتابه "رأس المال" يستغني عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية ويحتفظ بمفهوم علاقات الإنتاج الاقتصادية والاجتماعية كفضاء تاريخي على أساس أن حركة التاريخ هي عملية نقل شكل الملكية الخاصة إلى شكل آخر جديد.

لكن من الناحية الواقعية فإن تكوينات المجتمع المدني ظلت قائمة بمختلف أشكالها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية في كل الأنظمة وحسب طبيعة ثقافاتها السياسية والقوة السائدة، محددة علاقتها بالدولة وفي الغالب فإن الدولة ظلت في مواجهة المجتمع المدني وفوق تكويناته، مستخدمة هنا الطبقة العاملة في الاستيلاء على السلطة وهيمنتها على زمام الأمور في كل من إيطاليا وألمانيا في إطار سلسلة التحولات الاجتماعية والثورية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية وظهور الحركات الفاشية والنازية التي سيطرت على السلطة والحكم بطريقة مطلقة.

يحاول (أنطونيو غرامشي) أن يستفيد من كل هذه التطورات التي حدثت في أوروبا، لأنه كان يحلم بأن وصول العمال إلى السلطة سيحقق المجتمع المدني المثالي وتصبح الدولة خادمة له، لكن تحول الطبقة العمالية إلى قوة دكتاتورية متمثلة في المجتمع الفاشي الشمولي في إيطاليا، دفع (أنطونيو غرامشي) إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم المجتمع المدني من خلال التفكير في تكوين أطر مدنية موسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة السلطة الفاشية. فكيف ينظر غرامشي إلى مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي الإضافات المعرفية التي أدخلها عليه؟

يجب أن يتحول المجتمع المدني في تصور غرامشي "جذريا وواقعيا وليس على الورق عن طريق القانون وكتب العلماء فقط. الدولة هي الآلة التي تُستخدم من أجل تطبيع المجتمع

المدني مع البنية الاقتصادية وعلى الدولة أن تقصد القيام بهذه المهمة. من هنا كان على ممثلي التغيير في البنية الاقتصادية أن يقودوا الدولة"

إذا كان ماركس ينظر إلى المجتمع المدني على أنه كيان مزدوج:مجتمع مدني اقتصادي من جهة، ومجتمع مدني سياسي من جهة أخرى ،فإن غرامشي يقوم تحليله على المفهوم الثاني الذي استخدمه ماركس أي المضمون السياسي للمجتمع المدني، فهو يتفق معه بأن المجتمع المدني يمثل لحظة إيجابية فعالة في التطور التاريخي غير أن اللحظة الإيجابية والفعالة عنده تظهر في البناء الفوقي وليس البناء التحتي "القاعدة" كما يشير (ماركس) Marx.

يتمظهر المجتمع المدني في نظر غرامشي في الإطار السياسي الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية، فليس الاقتصاد لوحده، بل أيضا الحيّز الذي تتكون فيه الإيديولوجيات المختلفة التي تُجسد الجسد الاجتماعي والسياسي للسلطة وهذا الحيّز في نظره إنما يتموقع بين القاعدة الاقتصادية وبين الدولة بقوانينها وأجهزتها الأمنية القمعية.

إن إستراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي تتطلب تعبئة موسعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، تشمل المؤسسات الخاصة والحرة كدور الكنائس والمدارس والنقابات والنخبة المثقفة التي تُضفي طابع الشرعية على التحرك السياسي والتي تُمكّن الحزب الشيوعي التي تسند له مهمة السيطرة على جهاز الدولة كما يرى (غرامشي) وهي التي تقوم بوظيفة توجيه السلطة رمزيا من خلال السيطرة غير المباشرة.

تتمثل السيطرة غير المباشرة في نظر (غرامشي) في الهيمنة الأيديولوجية و الثقافية التي تُمارس من خلال التنظيمات النقابية وعمل الأحزاب والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة، وهو ما يمثل تمايزا يضعه غرامشي لتكوينات المجتمع المدني عن المجتمع السياسي "الدولة" ولكن هذا التمايز على حد تعبير غرامشي يجري بشكل متوازن وهو ما يضع الطرفان يشتركان في عملية السيطرة على المجتمع، فبينما يحكم المجتمع السياسي سيطرته بطريقة مباشرة على أجهزة الدولة، يقوم المجتمع المدني بسيطرته غير المباشرة من خلال الهيمنة الأيديولوجية والثقافية.

إن الهدف الذي كان يحلم به (غرامشي) في إطار جعل النظرية الماركسية قادرة على تحقيق التغيير المنشود هو: خلق مجتمع مدني شيوعي لا طبقي، مجتمع متسق مضاد للبرجوازية يقوده الحزب وتقوده النخب المثقفة. لكن إلى أي مدى يمكن أن يصدُق هذا الاتجاه النظري من الناحية الواقعية؟

يرى (عبد الباقي الهرماسي) أن الاعتقاد الغرامشي لا يُقدِّر بدقة طبيعة الأحزاب الواحدة، فهي أحزاب ذات مشاريع كليانية تقود إلى الاستبداد ولا تؤدي إلى إدماج المجتمع المدني في صفوفها، بل تُهمل الحركات والإستراتيجيات التي تقود إلى دَمقرطة المجتمع خارج الحزب الواحد، ثم أن حركة العمال التي يقودها الحزب الشيوعي والتي تطلع نحو القيام في لعب دور مضاد ومعادي للرأسمالية بهدف التغيير المنشود هو أمر مبالغ فيه وبالغ التعقيد خصوصا في ظل تنامي الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة.

تبقى فكرة المجتمع المدني برغم ما قدّمه (أنطونيو غرامشي) مرفوضة في الأيديولوجية الماركسية، لأن وجود الطبقة العمالية المتجانسة في النظم الاشتراكية لا تسمح لتكوينات المجتمع المدني من ممارسة نشاطها الاجتماعي والسياسي ضمن خصوصية النظم الشيوعية ونظم الحزب الواحد، كما أن وجود تنظيمات المجتمع المدني يعني استمرار وجود نظام الطبقات ويؤدي إلى امتلاك طبقة ما على وسائل القوة والسيطرة وبالتالي يبقى موضوع الهيمنة والسيطرة ملازما لموضوع الطبقات. وهو الذي يتطلب خضوع نقابات العمال والجماعات المصلحية باستمرار تحت رقابة وسيطرة الدولة في الرؤية الماركسية.

الأسبوع التاسع/
عنوان المحاضرة/ المفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني

إذا كان الاستخدام الجديد لمفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي يمثل اليوم على المستوى المحلي جملة الأطر الموسعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة ويمثل على المستوى العالمي شمولية المفهوم ليشمل كل المنظمات غير الحكومية التي تنزع نحو العمل التطوعي بما فيها القوى العابرة للقارات التي تتجاوز الحدود، فإن ذلك لا يعني إعادة صياغة المفهوم وإنما إعادة اكتشافه من جديد وجعله يتماشى وجملة التحديات السريعة والمتتالية التي سهّلت انتقال المجتمعات نحو الديمقراطية.

لكن البعض يرى أن الشكل الجديد لمفهوم المجتمع المدني، إنما هو في حقيقة الأمر إعادة لاكتشاف مضمونه كما جاءت صياغته في كتابات (غرامشي) بعد إزالة جوانبه الفلسفية الماركسية، وهو ما جعل الماركسيون المجدّدون الذين يميلون لدور المؤسسات غير الحكومية في التغيير الاجتماعي والسياسي يُضمِّنون المفهوم أحقّية الدّفاع عنه وامتلاك نصيب من تراثه الاجتماعي والسياسي.

إن الشيء الذي زاد المفهوم غموضا في ظل العولمة وأيديولوجية الدولة الليبرالية الجديدة، هو تداخل العناصر الاقتصادية والاجتماعية بالعناصر الثقافية والسياسية التي جعلت مضمونه يُوظف تارة ضد مركزية الدولة واستخدامه للرد على الاعتماد الزائد على آليات السوق في ظل تراجع الدولة عن وظائفها الاجتماعية والسياسية تارة أخرى.

هل يتوجب حينئذ على المجتمع المدني احتواء عامل السوق؟ كما يشير (كريشان كومار) في مذكرته الإضافية عن مفهوم المجتمع المدني. فكيف يتم التعامل مع التحليل الماركسي القائل بأن "تحليل التركيب البنيوي" للمجتمع المدني إنما يُلتمس في الاقتصاد؟ وهل يُلتمس بالضرورة في الاقتصاد؟ وألا يمكن الاتفاق مع التحليل الغرامشي؟ طالما أن المجتمع المدني بالنسبة إليه يمثل كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القهري للدولة فحسب، وإنما أيضا عن المؤسسات الاقتصادية وهو الميدان الذي تتم فيه فرض هيمنة المؤسسات الثقافية والاجتماعية.

ينقسم العلماء والمفكرون حول هذه الإشكالية حسب (كريشان كومار) إلى مذهبين اثنين أحدهما أوروبي والآخر أمريكي شمالي.
الأوروبيون أمثال (إيرنست غيللنر) Ernest Gellner و (فيكتور بيريز) Victor Pérez بالإضافة إلى المنظرين من أوروبا الشرقية يميلون لأن يكونوا "معممين"Généralistes يرون أن

المجتمع المدني يشمل مجموعة المؤسسات السياسية الليبرالية وليس الأسواق فحسب، فهو المجتمع التجاري الليبرالي في جميع مظاهره. وهناك معممون آخرون ينطلقون ضمن نزعة ماركسية يميلون للتأكيد على المؤسسات غير الحكومية دون نسيان عامل السوق. وهناك الأمريكيون أمثال (جون كوهين) Jean Cohen و(أندري أراتو) André Arato و(جيفرِي ألكسندر) Jeffrey Alexander فهم "أَدْنَوِيُّونْ" Minimalistes يسمحون بالحد الأدنى كما يسميهم (كريشان كومار).

والأهمية في الأمر عندما يضيف صاحب المذكرة الإضافية عن المجتمع المدني أنّ المذهبان إنما يكتسبان خلفيتهما العلمية والفكرية من المفكر الأوروبي (يورغن هابرماس)Jurgen Habermas الذي يتفق بدوره مع منهجية (غرامشي) في إقامة التمايز بين الحقول الاجتماعية والثقافية والحقول السياسية والاقتصادية والفصل بينهما.

فليس من الصدفة أن يُولي (هابرماس) Habermas المفهوم الغرامشي للمجتمع المدني عناية خاصة باعتباره مفهوما مستقلا وليس مجرد مفهوم فلسفي وجعله وسيطا مقابلا للدولة أو للمجتمع السياسي"الدولة في الإطار العام والمجتمع المدني في الإطار الخاص".

لماذا هذا الاهتمام بما طرحه غرامشي وحتى في الكتابات السياسية الغربية؟ لأن الفكر الغرامشي يرفض سيطرة ورقابة الدولة على أوجه الحياة المختلفة بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني التي تفرض مجتمعا مستقلا إلى حد بعيد عن إشراف الدولة.

يحدث الأمر نفسه بالنسبة لليبرالية التي تراجعت فيها الدولة عن أداء وظائفها الاجتماعية والسياسية في ظل ظاهرة العولمة، فما يُلاحظ اليوم هو رد المجتمع المدني في تمظهره لليبرالية عن نزعات الليبرالية المتوحشة واعتمادها الزائد على آليات السوق دون مراعاة الحدود والمبادئ، هي إذا نقاط الالتقاء بين الليبرالية الجديدة والفكر الغرامشي المتجرد من جوانبه الفلسفية.

وعلى هذا الأساس يُستخدم المجتمع المدني اليوم للتعبير عن مجموع الوسائط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على السواء والتي تقوم بأدوارها في إطار إرادي وبشكل مستقل ضمن إطار موجة التغيير الديمقراطي ردا على مغالطة المبالغة في نزعة مركزية الدولة وسيطرة الحزب الواحد من جهة. وردا على مغالطة الاعتماد الزائد على آليات السوق دون قيود في ظل تقليص دور الدولة من جهة أخرى.

يُستخدم مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي الجديد في الرد من جهة على دكتاتورية الدولة في العالم الثالث ضمن موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها المجتمعات المتجهة نحو الديمقراطية، والتي لعبت فيها تنظيمات المجتمع المدني دورا في تعزيز عملية

الانتقال. وهي العملية التي سمّاها(هنتجتون) بالموجة الثالثة للديمقراطية. ويُستخدم من جهة أخرى سلاحا في يد المجتمعات المدنية الدولية العالمية "Global Civil Society" والتي تقودها الحركات المناهضة لاحتكار الشركات الرأسمالية العالمية التي تراجعت في ظلها الدولة الوطنية عن أداء الوظائف والأدوار المسندة لها.

لكن عملية الاختراق الخارجي المتكررة من قبل قوى العولمة الرأسمالية حوّلت وظيفة المجتمع المدني من لعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة إلى إطار يقتصر فقط على التخفيف من حدة المشاكل. وجعلته مرتبطا بشبكاتها المساهمة في تمويل أنشطته وتحركاته.

فطالما ظلت العولمة تهدف إلى إعادة هيكلة الرأسمالية وإدماج اقتصاديات العالم في الاقتصاد الرأسمالي وفق الشروط المرسومة مثل فرض حرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات ومشاريع الاستثمار دون قيود، كان على آليات العولمة أن تحتوي تنظيمات المجتمع المدني حتى تقوم بدور البديل للدولة الوطنية والقومية في حل المشاكل التي تنخر جسم الفئات العمالية الفقيرة في العالم الثالث من جراء تطبيق سياسة الهيكلة والإصلاح التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن هذه الإستراتيجية المتمثلة في استيعاب الحركات الاجتماعية والسياسية وتوجيهها ضمن آليات العولمة الثقافية والاقتصادية التي تقوم بالترويج للقيم الثقافية وتسويقها وفق التصور الغربي الليبرالي والذي يخدم بالدرجة الأولى قوى السوق العالمية التي تسعى سوى إلى تحقيق الربح، جعل مفهوم المجتمع المدني بهذا الشكل غير قابل للاستخدام في السياقات الأخرى غير الغربية. وجعله يشير إلى التحيز العلمي والعملي الذي يحاول أن يصادر المفهوم، فيجعل كل من لا يرتبط بالتراث السياسي الغربي الليبرالي لا يتوافق مع المفهوم.

لكن الثابت في مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي رغم الاستخدامات المختلفة له في الفكر السياسي الغربي أنه يكتسي خصوصية متميزة، فيبرز كحركة تُعطي مشروعية لكل التنوعات البارزة في شكل جمعيات واتحادات ونقابات وأحزاب في رحم دولة قائمة على احترام القانون والمؤسسات الدستورية.

تقبل الدولة الليبرالية بوجود مجتمع مدني متعدد الأنساق والأشكال في إطار مؤسسات موسعة تتبادل أدوار الرقابة وتظهر فيها المجتمعات المدنية مستقلة إلى حد بعيد عن إشراف الدولة من خلال تنظيمها التلقائي وعملها التطوعي. إن الشيء الذي يميز الليبرالية عموما والمجتمع المدني خصوصا هو فكرة استقلالية المؤسسات المسمّاة لدى المدرسة الأنجلوسكسونية ب "السلطات المضادة"، ومن هنا يعكس المجتمع المدني في المنظور

الليبرالي أوجه العمل الطوعي المؤسسي المستقل عن إشراف الدولة و الهادف إلى تحقيق جملة الأغراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

الأسبوع العاشر/
عنوان المحاضرة/إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الإسلامي

هل يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني أو شيء قريب منه في التراث السياسي العربي والإسلامي في الممارسة التاريخية على المستوى العملي؟
هناك من يدعو إلى رفض استخدام مفهوم "مجتمع مدني" في الفكر العربي والإسلامي، لأن المفهوم مرتبط بواقع اجتماعي غربي رأسمالي يستند إلى فلسفة نفعية لا تركز إلا على الحق الخاص في مجال الملكية والدفاع عنها كمعالم رئيسية للحريات الفردية، فهو في الأصل وليد ظروف تاريخية لا يمكن مطابقتها مع الظروف التاريخية العربية، وهو أيضا المفهوم الذي استخدمه المجتمع الغربي ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنيسي بهدف الفصل بينهما، فلا يجد حينئذ أساسه الأيديولوجي إلاّ في تفاعلات ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات: الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وهي كلها أنظمة لا تتفق مع القيم الإسلامية.

بل يذهب البعض في هذا الاتجاه إلى القول بأن الحديث عن صيغة المجتمع المدني "وفق النمط الليبرالي وإمكانية تطبيقه أو توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في بلادنا العربية أو بلدان العالم الثالث عموما، فرضية غير قابلة للتحقق في ظل أوضاعها الراهنة لأنها تتخطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية التابعة والمشوهة في هذه البلدان، أو أنها تتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الليبرالية من المثقفين، وبعض المنظمات الحاكمة بما لا يضر بمصالح هذه النخب أو حلفائها في الداخل والخارج".

إن عملية الرفض هذه تنطلق من كون أن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في البيئة العربية قائمة على نمط علاقات تقليدية لم ترتق بعد إلى مستوى يسمح لها بالنهوض وأن عملية بناء المجتمع المدني، تتطلب وجود علاقات وقوى إنتاجية متينة ومتطورة ضمن إطار ثورة تغييرية تطال كل جوانب البنية الاجتماعية بكل تفاصيلها وتسمح بالتطبيق الملائم والانتقال التدريجي والنوعي الذي يعكس ما يوازي مضامينها.

إن العلاقات التقليدية التي ترتكز عليها التشكيلات الاجتماعية والسياسية في البيئة العربية لا صلة لها بالمجتمع المدني في تصور هذا الاتجاه الرافض للمفهوم في الخطاب السياسي العربي والإسلامي، فهي امتداد تاريخي لثقافة عشائرية وقبلية وممارستها أقرب إلى ممارسات المجتمع الإقطاعي في أوروبا في العصر الوسيط والذي جاء مفهوم المجتمع المدني ليشكل رفضا وتجاوزا لها.

ألا يعتبر هذا الرفض إقصاء للعلاقات التقليدية "الأهلية" من تعريفان المجتمع المدني، على أساس أنها تتجه نحو عرقلة العمل الديمقراطي بحجة أن الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي لا يمكن أن ترقى إلى مستوى نوعي حتى تتحقق نقلة نوعية في الاقتصاد. فإلى متى يظل هذا الطرح قائما؟ وألا تعد المؤسسات الوراثية والعائلية في التاريخ العربي والإسلامي المقدمة المشكلة لنواة المجتمع المدني؟ وألا يعد ما يسميه البعض اليوم بالمجتمع المدني الحديث، امتدادا تاريخيا لتكوينات المجتمع الأهلي بتركيباته التقليدية وتراثه السياسي المتنوع؟

هناك رأي آخر ينطلق من هذه الافتراضات ويعتبرها أساس البحث عن وجود المجتمع المدني الحالي "الذي تعتبره كافة القوى السياسية عنوانا ثابتا في خطابها وأدبياتها"، فما هي مظاهر هذا الوجود؟ وهل أن أصول الفكر العربي الإسلامي وقيمه يمكن أن تستوعب مبادئ المجتمع المدني على المستوى النظري والعملي؟

إن معظم الكتابات والدراسات المتجهة نحو هذا المنحى التي تحاول فيه إبراز طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني في التراث السياسي الإسلامي أو التي تحاول فيه إخضاع المفهوم إلى الرؤية الإسلامية، فهي في حقيقة الأمر تسعى جادة لتقديم نموذج مؤسسات المجتمع المدني كما تراه في التراث السياسي في الخبرة الاجتماعية الإسلامية من زاوية دفاعية عن الفكر في الوقت الذي لا تخفي فيه إقرارها بانتساب المصطلح إلى منظومة القيم الغربية التي لا يتساوى فيها المدني مع الديني.

إن مفهوم "المجتمع المدني" في مضمون هذه الدراسات ومن منظور "علم الاجتماع الإسلامي" كما يسميه البعض، ليس أمرا جديدا على التراث الإسلامي وعلى الحضارة الإسلامية "فالدولة والمجتمع والحكومة وفقا للنص الإسلامي ووفقا للممارسات الحضارية الإسلامية - فيما عدى بعض الاستثناءات القليلة كبعض فترات الدولة الفاطمية هي دولة مدنية ومجتمع مدني وحكومة مدنية، فليس هناك قداسة لفرد أو حاكم أو مؤسسة بما فيها مؤسسة علماء الدين نفسها، فهي مراجع علمية فقط يمكن الاختلاف معها دونما وقوع في الإثم، بل إن الدعوة إلى الاختلاف معها واجب إسلامي، وهكذا فنحن أمام سياق مدني في جوهره حتى ولو لم تكن كلمة مدني هنا هي التعبير الأصح".

تستدل هذه الدراسات وفقا للخبرة الاجتماعية والسياسية خلال التاريخ العربي الإسلامي نموذج مجتمع المدينة الذي أقام دولته المتوافقة معه، بناءا على عقد اجتماعي وسياسي ودستور منظم للعلاقات الاجتماعية القائمة على الحرية والمساواة والتسامح والتعاون، والتي مثلت فيه إدارة الرسول (صلى الله عليه وسلم) إطارا تتوافق فيه الدولة مع المجتمع ويتوافق فيه المجتمع مع الدولة.

إن فكرة العقد الاجتماعي هنا وفق هذا الرأي لا تبدو افتراضية كما هو الشأن عند (روسو) J.Rousseauعندما يعلن ذلك في كتابه الخاص بالعقد الاجتماعي ضمن إطار نظري افتراضي في ما ينبغي أن يكون، بل هي تعبر عن صورة مصغرة لواقع اجتماعي وسياسي ضمن فترة تاريخية معينة وهي مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وفترة الخلافة لرئاسة الدولة من بعده والتي تمت عن طريق "البيعة" الممثلة لمبدأ "سيادة الأمة" كما تشير الأسس الدستورية والقانونية التي تقوم عليها نظرية الدولة في الإسلام.

إذا كان المجتمع المدني قد مثّل في الغرب وفي بداية تأسيسه مجتمع السلطة المطلقة عن طريق عقد إيجابي مثالي يقيم نظاما اجتماعيا تبرمه المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة التي تبحث عن إشباع الحاجات الخاصة دون معرفة المراتب الاجتماعية في ظل نشوء الرأسمالية، فإن المجتمع المدني مثّل في ديار الإسلام وفي بداية نشوئه مصلحة الجماعة دون تجاوز حقوق حريات الفرد بناء على وثيقة عقد تبرمه مؤسسات الأمة المتمثلة في أهل "الحل والعقد" التي تقوم بدورها باختيار "الإمام مقابل التزامه بحراسة الدين وسياسة الدنيا".

يبدو هنا المجتمع المدني مع بداية التأسيس في دولة المدينة وفي ظل عهد الحكومات كما يسميها (حسن مؤنس) في كتابه "عالم الإسلام" متوافق مع المجتمع السياسي، لكن يحدث الانفصال بينهما في ما بعد وبالضبط في عهد حكومات القهر والتغلب وحينها ظل المجتمع المدني في طريق والدولة في طريق آخر، إلا أنّ الملفت للانتباه كما يشير "صاحب الكتاب" أن الدولة لم تستطع أن تبتلع المجتمع المدني كما حصل في النظم الشمولية ولم تقم بتهميشه والسبب في ذلك راجع إلى كون أن المجتمع المدني ظل هو أساس الوجود الإسلامي.

لقد ظل المجتمع المدني فاعلا في ظل الدولة القائمة من خلال استقلالية علمائه في الفتوى والتشريع والتثقيف واستقلالية قضائه وظلت تكويناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية تطبع الفضاء المجتمعي الحر، المتجه نحو اختيار أدائه التطوعي والذي تقوم به المساجد والأوقاف والطرق الصوفية ونقابات الحرف والصنائع وجماعة العلماء وأهل الإفتاء ونقابات التجارة.

إن الحجية العلمية التي تعتمد عليها مثل هذه الدراسات في إمكانية الحديث عن وجود ما يسمى بالمجتمع المدني ضمن الرؤية الإسلامية هي المقاربة الخلدونية وما تضمنته من مفاهيم يمكن استخدامها في النظر للمفهوم من زاوية سوسيولوجية مساعدة على التفسير والتحليل.

يُسمى المجتمع المدني في "مصطلحه الحديث" عند ابن خلدون بالتجمع الحضري والذي تتكون فيه الدولة التي لا يمكن أن توجد إلاّ في ظله ضمن عملية التحول من التجمع

البدوي إلى غاية مرحلة التمدن الذي تنضج فيه "العصبية". وهو الشرط الذي يضعه بن خلدون في كل تجمع حتى تستمر الدولة في النمو والتطور التدريجي إلى غاية مرحلة الاكتمال، إذ يذكر في مقدمته على أن تأسيس الدولة "إنما يكون بالعصبية وأنه لابد من عصبة كبرى جامعة للعصائب، مستتبعة لها، وهي عصبية صاحب الدولة الخاصة من عشيرة وقبيلة".

يضيف (ابن خلدون) "فلابد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى"، أي بعد تحول الأفراد والجماعات من طور البداوة إلى الطور الثالث من التجمع البشري، وهو التجمع الحضري الذي تتجمع فيه عصبية هؤلاء مشكلة بذلك، تجمعا حضريا يتسم بكل مقومات النمو والقوة والصنائع المؤدية إلى قيام الدولة.

تظهر الدولة هنا في المقترب الخلدوني كمتغير تابع له علاقة بالنتيجة، وأما المجتمع المدني فهو المتغير المستقل الذي تتشكل فيه العصبيات وتلتحم مع بعضها وهو الذي تتكون فيه الدولة ومن ثمّ فبقائها محكوم ببقاء المجتمع المدني واستمراريته.

هذا هو الذي يفهم من خلال رؤية ابن خلدون للمجتمع والدولة وهذا هو المجتمع المدني الناشئ من سياق الحضارة العربية الإسلامية ومن خصوصية التجربة المجتمعية والسياسية التي تؤكد على مدنية المجتمع التي ظلت تكويناته طرفا فاعلا ضمن العملية السياسية، وظل فيها المسجد محورا فاعلا ضمن هذه التكوينات مهما كانت طبيعة السلطة وطبيعة نخبها الاجتماعية والسياسية الصاعدة والهابطة على مستوى النظم السياسية طيلة فترات التاريخ العربي الإسلامي.

لكن هل استمر هذا الأداء الفعلي التطوعي الحر والمستقل لتكوينات المجتمع المدني ضمن عملية انتقال النظم خاصة في خضم تصارع وتصادم النخب على السلطة في فترة تخلصها من القبضة الاستعمارية وانتقالها إلى بناء الدولة الوطنية والقومية؟

إن الشيء الذي حدث هو ابتلاع المجتمع المدني كلية والسيطرة عليه وجعله خاضعا للدولة، مما جعل قدرة المشاركة متضائلة تارة ومعطلة ومنعدمة كلية تارة أخرى، لأنها من الناحية الواقعية لا تمثل سوى مصالح معينة ضمن أجهزة الدولة أو الحزب الحاكم ولا تقوم سوى بكسب التأييد وإضفاء الشرعية على النخب الحاكمة.

فثمة إذن أنظمة سياسية ظلت مغلقة أمام "مطالب المشاركة السياسية على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يُسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسيات

العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة".

إلى جانب إفراغ المسجد من محتواه ومضمونه الحقيقي وإبعاده عن كل ممارسة سياسية، سعت هذه النظم المغلقة إلى إلغاء كل تنظيم يحاول أن يبلور مطالب وحاجات الفئات الاجتماعية والسياسية وعلى إثره ظلت تنظيمات المجتمع المدني مسلوبة من كل الامتيازات الاجتماعية والثقافية والسياسية ولم تعد تمثل مجموع الوسائط التي تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة من جراء إشاعة ثقافة الخضوع وسلب امتيازات المواطنة.

يتحول المجتمع المدني هنا إلى مجتمع آخر، من مجتمع يحتضن النشاط ويؤطره بمحض إرادته ويقوم بجميع الأدوار لصالحه، إلى مجتمع مدافع عن مكاسب النخب النافذة في الحكم ويقوم بتوظيف جميع تكويناته من أجل بقاء وديمومة النظام السياسي. وهو ما يتطلب اليوم في نظر البعض إعادة اكتشافه كما وجد في التراث العربي الإسلامي والانتقال به إلى طور جديد من أطوار التحضر والتمدن، لأن الفكر الإسلامي يؤكد في الأصل على مدنية المجتمع ويدعو إلى استعمال العقل في التدبير والتعبير عن حاجات الغير ومنع الظلم والدفاع عن حقوق الإنسان دون إضعاف الدولة ولأن عملية التنمية شأن عام تتطلب حضورا مشتركا لكل من الدولة والمجتمع المدني.

لكن المشكلة التي تظل قائمة وهي كيف يمكن إقامة مؤسسات للمجتمع المدني ذات استقلال نسبي في إدارتها وتدبيرها ضمن إدارة وتدبير الدول؟ وإذا كانت فكرة مدنية المجتمع المتمظهرة في التنظيم الجماعي والتوجه الأخلاقي والعمل التطوعي الأهلي مطلوبة في المنظور الديني والاجتماعي. فكيف يمكن جعلها قابلة للتوسع؟ وإذا كان العمل الأهلي النابع من الموروث العربي الإسلامي، فكيف نجعله اليوم يعبر عن حاجات المجتمع حتى يساعده في تحقيق الانسجام والتماسك، دفاعا عن حقوق الإنسان وجعله مواكبا للتعددية الديمقراطية؟

فإذا كانت الجماعات الأهلية الإسلامية بموروثها العائلي والقبلي قدمت خلال الدولة الاستعمارية نموذجا للدفاع ومواجهة التحدي، وإذا كانت الطرق الصوفية والمساجد ومؤسسات الوقف مثّلت نموذج المؤسسات التي حاولت أن تستقل بفضل مخزونها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن الثقافة الكولونيالية، متخذة العمل الإرادي محورا رئيسيا في تحقيق أغراضها، فيكف نجعلها اليوم تمثل المؤسسات الوسيطة التي تعبر عن الاهتمامات المختلفة للفئات الاجتماعية والسياسية في ظل تعقد العلاقات السياسية والاجتماعية بين الدولة من جهة والمجتمع الذي يسمى مدنيا من جهة أخرى؟

إذا كان العلماء بالنظر إليهم "مؤسسة أمة تعكسها نماذج متنوعة في التاريخ الإسلامي، مادة المؤسسات القادرة على فرض رقابتها على السلطة لصالح الرعية كأحد أطراف العلاقة السياسية"، فهل بإمكانهم في ظل شمولية النظم السياسية تمثيل العمل الطوعي الجماعي المستقل، دون أن يكونوا محل اختراق من قبل آليات السلطة ودون أن يكونوا واجهة لانتماءات سياسية؟ وهل يمكن أن يستقل المسجد عن تغول سلطة الدولة دون أن يتم توظيفه لخدمة أغراضها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؟

ببليوغرافيا

الكتب والمراجع:

<u>باللغة العربية</u>:

- **أحمد زايد،** الدولة في العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية. ط1. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985.
- **أحمد شكر الصبيحي،** مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**.** بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية. 2000.
- **إدريس هاني. حوار الحضارات.**ط1. المركز الثقافي العربي.2002**.**
- **إسماعيل علي سعد،** المدخل إلى علم الاجتماع السياسي. بيروت: دار النهضة العربية، 1989.
- **إبراهيم أبراش،** علم الاجتماعي السياسي. ط2، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 1988.
- **إبراهيم درويش،** السياسة. القاهرة.1975**.**
- **أفلاطون،** الجمهورية. ط1 . الجزائر: موفر للنشر، 1990.
- **أنطونيو غرامشي،** قضايا المادية التاريخية.(ترجمة فواز طرابلس)، بيروت، 1971.
- **الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح،** المجتمع المدني وأبعاده الفكرية. ط1، دمشق: دار الفكر ، 2003.
- **الصادق الأسود،** علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده. العراق: كلية العلوم السياسية، 1990.
- **برتراند بادي–بيار بيرنبوم،** سوسيولوجيا الدولة. (ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح). بيروت: مركز الإغاثة القومي، بدون تاريخ.
- **برهان غليون،** بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.
- **توفيق المديني،** المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. دمشق:منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997.
- **تامر كامل محمد الخزرجي،** النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة/دارسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- **توم بوتومور،** الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي. (ترجمة محمد الجوهري)- الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1978.
- **جوفر روبرت وألستار إدوارد،** المعجم الحديث للتحليل السياسي.(ترجمة سمير عبد الحميد)، ط1، بيروت، الدار العربية للموسوعات،1999.
- **جون لوك،** رسالة ثنائية في الحكم المدني. (ترجمة ماجد فخري) ، بيروت، 1959.
- **حسن صعب،** علم السياسية. ط8، بيروت: دار العلم للملايين،1985.
- **حمد علي محمد،** أصول الاجتماع السياسة والمجتمع في العالم الثالث. الجزء الثالث: دار المعرفة الجامعية، 1986.
- **حسين مؤنس،** عالم الإسلام. مصر:دار المعارف، 1973.
- **ر. بودون و ف. بوريكو،** المعجم النقدي لعلم الاجتماع. (ترجمة سليم حداد)،ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.
- **ر. بودون وف. بوريكو،** المعجم النقدي لعلم الاجتماع. (ترجمة سليم حداد)، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

- **رعد عبد الجليل علي،** التنمية السياسية مدخل للتغيير. ط1، بنغازي: دار الكتاب الوطني، 2002.
- **ريتشارد داوسن،** التنشئة السياسية دراسة تحليلية. (ترجمة مصطفى عبد الله أبو القاسم فشيم)، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990.
- **روبرت دال.** التحليل السياسي الحديث.(ترجمة خيري حماد). القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر1975.
- **شوكت إشتي،** السياسة تطور المعنى وتنوع المقتربات. بيروت: دار أبعاد، 2007.
- **سامية محمد جابر،** الفكر الاجتماعي، نشأته واتجاهاته وقضاياه. ط1، بيروت، 1989.
- **سعد الدين إبراهيم وآخرون،** المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- **صموئيل هانتجتون،** النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. (ترجمة: سمية فلو عبود)، ط1، بيروت: دار الساقي، 1993.
- **صامومييل هنتجتون،** الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.
- **طعيمة الجرف،** نظرية الدولة: الأسس العامة للتنظيم السياسي. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1964.
- **عبد الباقي الهرماسي،** المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى اليوم –دراسة مقارنة) في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- **عبد الحميد إسماعيل الأنصاري،** نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني. ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002.
- **عبد القادر جغلول،** الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر. (ترجمة سليم قسطون)، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.
- **عبد الرحمن بن خلدون،** المقدمة. ط1، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- **غبرييال ألموند- بنجايم باول.** السياسة المقارنة إطار نظري. (ترجمة محمد زاهي المغيربي) ط1.منشورات جامعة قاريونس- بنغازي1996.
- **غازي الصوراني،** تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي. ط1، دمشق: مركز دراسات الغد العربي، 2004.
- **غرايم جيل،** ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني. (ترجمة شكوت يوسف)، دمشق: وزارة الثقافة، 2005.
- **غي هرميه،** برتراند بادي وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية. (ترجمة هيثم اللمع)، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.
- **فؤاد مرسي،** الرأسمالية تجدد نفسها. الكويت: عالم المعرفة ، 1988.
- **فيليب برو،** علم الاجتماع السياسي. (ترجمة محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1988.
- **فلاديمير ماكسيمينكو** ، الأنتلجانسيا المغاربية المثقفون أفكار و نزاعات. (ترجمة عبد العزيز بوبكير)، الجزائر: دار الحكمة، 1994.

- **لطفي الخولي،** عن الثورة- في الثورة - وبالثورة .. وحوار مع بومدين. بيروت، 1965.
- **محمد علي دبوز،** تاريخ المغرب الكبير. القاهرة، 1964.
- **مغنية الأزرق،** نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي – السياسي. ترجمة (سمير كرم)، ط1، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1998.
- **محمد مالكي،** الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- **محمد سعيد طالب،** الدولة الحديثة والبحث عن الهوية. ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.
- **محمد مورو،** المجتمع المدني (إشكالية المصطلح والممارسة) ، في: عبد الغفار ومحمود مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية. ط1، دمشق: دار الفكر، 2003.
- **محمد عبد الباقي الهرماسي،** المجتمع والدولة في المغرب العربي. ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- **محمد زاهي بشير المغيربي،** قراءات في السياسية المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية. ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1988.
- **ماركس. ك ،** الأيديولوجيا الألمانية. (ترجمة فؤاد دايوي) ، دار دمشق بدون تاريخ.
- **موريس دوفرجيه،** علم اجتماع السياسة ومبادئ علم السياسة. (ترجمة سليم حداد)، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000.
- **ناظم عبد الواحد،** موسوعة علم السياسة. عمان: دار مجدلاوي، 2004.
- **نصر محمد عارف،** ابستمولوجيا السياسة المقارنة. النموذج المعرفي، النظرية -المنهج، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002.
- **نعوم تشومسكي ،** الدول المارقة - حكم القوة في الشؤون الدولية. (ترجمة محمود علي عيسى)، ط1، دمشق: نينوى للدراسات والنشر و التوزيع، 2003.
- **نعوم تشومسكي،** القوة و الإرهاب جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية. (ترجمة إبراهيم يحي الشهابي) ، ط1، دمشق، دار الفكر، 2003.
- **نيكولاس ميكيافيلي،** الأمير (خطاب في فن تدبير الحكم). ترجمة: عبد القادر الجحموسي، ط1، الرباط: دار الأمان، 2004.
- **هربرت ماركوز،** العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية. (ترجمة: فؤاد زكريا)، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
- **هيجل ،** مبادئ فلسفة الحق. (ترجمة تسيير شيخ الأرض)، دمشق، وزارة الثقافة، 1974.
- **وليد عبد الحي،** الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**.** الجزائر: شركة الشهاب،1989.
- **ولترستيس ،** فلسفة هيجل المجلد الثاني فلسفة الروح. (ترجمة إمام عبد الفتاح)، بيروت: دار التنوير، 1982.
- **يحي بوعزيز،** الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

الكتب باللغة الأجنبية:

- André Akoun et Pierre Ansart, Dictionnaire de sociologie, Paris : Le Robert- Seuil, 1999.
- Bertrand Badie, Sociologie politique , Paris: Presses universitaires de France, 1979.
- Bertrand Badie, Culture et politique , Pairs : Ed-Economica, 1983.
- D. Kavangh, Political culture, cité par Bertrand Badie, Culture et Politique, Paris : Ed-economica, 1983.
- David Easton, Aframe work for political analysis, (New Jersey: prentice –Hall), 1965.
- Edward cornish, The study of the future, world future society, washington D.C,1977.pp 100-130.
- Gabriel Almond and Bingham Powell, comparative politics: a development approach, (Boston: little Brown and company, 1966).
- George Tolideros, La culture politique arabo-islamique et la naissance du nationalisme (1830- 1962), Alger: entreprise nationale du livre, 1985.
- LAGRANGE H., Théorie politique formelle, In Grawitz M, LECAJ, Traité de science politique, PUF, 1985.
- Lycian Pye and Sidney Verba, Political culture and political development Princeton, University Press,1965.
- Maurice Duverger, Institutions politiques et droit constitutionnel, les grands systèmes politiques, 16^{éme} édition, Paris, 1980.
- Marcel Prelot, institutions politiques et droit constitutionnel, quatrième édition: Dalloz, 1969.
- M. Ostrogorski, la démocratie et l'organisation des partis politiques , Colmann-Lévy, 1903.
- Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie , Paris : Presse universitaire, 1980.
- R. Michels, Les partis politiques, Essai Sur les tendances oligarchique des démocraties , (traduit par Jean Kalvitch), Paris : Flammarion, 1971 .
- Robert Dahl , De La democratie,(traduit de l'americain par monique berry) Paris,2001,pp35-159.
- Wright Mills, The power elite, New York: oxford university, press, 1969.

الرسائل الجامعية

- **علي بن طاهر،** الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر.(1989-1992)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية. الجزائر،2000-2001.

كريم أبو حلاوة، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتحليلاته في الفكر العربي المعاصر. أطروحة لنيل درجة الدكتورة في علم الاجتماع الثقافي. دمشق بدون تاريخ.

المقالات والدراسات:

باللغة العربية:

بوعلي يسين،"المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني"، مجلة عالم الفكر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثالث، 1999.

جلال عبد الله معوض، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية. العدد 1، 1993.

جلال عبد الله معوض، "الفساد السياسي في الدول النامية"، دراسات عربية. العدد4، 1987.

صادق جلال العظم، "العلمانية والمجتمع المدني"، النهج، العدد 38، 1995.

كلاوس أوفه، المجتمع المدني والنظام الاجتماعي – الفصل بين السوق والدولة والمجتمع المحلي والجمع بينهما، (ترجمة أحمد حمود)، الثقافة العالمية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد107، 2001.

كريشان كومار، "حول مصطلح المجتمع المدني"، مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه، ترجمة عدنان جرجروس)، الثقافية العالمية، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 107، 2001.

كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد80، 1985.

باللغة الأجنبية:

Carl M.white and associates, source of information in the social sciences, second edition, Chicago: American library association, 1973.

Marc Bonefous, « L'Algérie ou la formation d'une identité », le Maghreb repères et rappels, Paris: Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie moderne, 1990.

المداخلات:

مداخلة حسام عيسى، على بحث بن سعيد العلوي (نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث) ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مداخلة مجدي حماد، على بحث وجيه كوثراني (المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي) ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992.